التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 183 السنة 21 - فبراير 2023

برنامج الحكومة

عناوين بلا مؤشرات قياس.. ولاخطط للتّنفيذ

تأبين الفنان خليل الهاشمي طائر النـورس

صفحة 6-7

موقفنا

آفة الفساد

لا يمكن أن تتحقق تنمية رشيدة في أي مجتمع، ما لم يجر صوّن المال العام والحفاظ على قدسيّته، كونه حقًا للمجتمع، ومهمة الدّولة توزيعه بصورة عادلة ومتساوية، وتوظيفه في توفير الخدمات الضّروريّة التي تؤمن معيشة كريمة للمواطنين، من غذاء ومسكن وتعليم وصحّة ومن تأمين بنية تحتيّة حديثة، وضمان حقوق المتقاعدين الذين هم شريحة كبيرة في المجتمع.

وصون المال العام محال بدون وجود آليات حقيقيّة وفعّالة لمحاربة الفساد، ومحاسبة المتورطين فيه، وتفعيل اجراءات الرّقابة على أوجه صرفه، بحيث لا يجري الاكتفاء برصد وتتبع التّجاوزات والمخالفات الماليّة والإداريّة، والكثير منها يبلغ مبلغ الفساد والانتفاع الشّخصيّ من هذا المال، وإنما بإيجاد آليات محاسبة فعّالة ملازمة لهذا الرّصد، لأن الكشف عن التجاوزات وحده، على أهميته وضرورته، غير كافٍ، في غياب آليات ردع الفساد والمتورطين فيه، وهذا كلام قلناه، وقالته مؤسسات المجتمع المدني في البحرين مرارًا كلما صدر سنويًّا تقرير ديوان الرّقابة الماليّة والإداريّة، فلم نسمع أو نقرأ أنه جرى محاسبة أو مساءلة ولو مسؤول واحد، عما رصده التّقرير من مخالفات، على غرار ما يجري في بلدان شقيقة لنا، تقوم بمحاسبة الفاسدين، وإقصاءهم من مناصبهم.

وعلى سيرة تقرير ديوان الرّقابة الماليّة والإداريّة لاحظنا في السنوات الأخيرة ميّلًا لنشر موجز عن محتوياته، وليس نشره كاملًا كما كان الأمر في سنوات سابقة، لتمكين الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدنيّ من الإطلاع على كامل بياناته، مع ملاحظة أن التّقرير لا يشمل كافة الجهات المتعين الرّقابة على أدائها.

في المرئيات التي تقدّمت بها كتلة «تقدّم» على برنامج الحكومة الأخير، جرى الوقوف عند موضوع النّزاهة، حيث أوضحت تلك المرئيّات» أنه من أهم شروط التّعافي تحقيق نجاحات ملموسة في محاربة الفساد، وهو ما لم يرد في البرنامج أي حديث عنه، بينما البلاد بحاجة إلى تفعيل برنامج حول الإجراءات والكشف المبكر لدرء وقوع حالات الفساد ومحاسبة المفسدين، أسوّة بما هو معمول به في عدد من دول مجلس التّعاون الخليجيّ الشّقيقة، وشددت «تقدّم» على: «متابعة تنفيذ توصيات تقارير ديوان الرّقابة الماليّة والإداريّة، ومكافحة حالات تعارض المصالح ومنعها ومعاقبة المخالفين مع وضع لوائح قواعد السّلوك، وتعزيز النّزاهة ومكافحة الفساد ونشر تقرير دوريّ وفقاً ذلك»».

التقدمي

مركزية التقدمي: تراجع الدخل الحقيقي للمواطن في مقابل التضخم والغلاء

خلصت مناقشات اللجنة المركزية للمنبر التقدمي في اجتماعها الدوري الخامس إلى أهمية الحفاظ على المكاسب الاجتماعية التي تحققت للمواطنين طوال السنوات الماضية، ومواجهة التضخم المحلي والمستورد وتهديد الأمن الغذائي بمزيد من الضمانات الاجتماعية ودعم مستوى معيشة الفئات الدنيا في المجتمع ومجالات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وقالت اللجنة في بيان لها بأنه: «بعد أن انتهت الانتخابات النيابية والبلدية، تبدأ البلاد مرحلة أخرى من العمل البرلماني والسياسي والاقتصادي، مع أولوية القضايا المعيشية من تراجع الدخل الحقيقي في مقابل التضخم والغلاء وتزايد الأعباء المالية على المواطنين تجاه الدولة، وكذلك قضايا الخدمات الأساسية من الصحة والسكن والتعليم والماء والكهرباء وغيرها، التي لا يستطيع المواطنون مواصلة عيشهم الآمن بدون تأمينها بمستوىً لائق»، وتابع البيان: «تُظهر بعض المؤشرات تحسناً نسبياً في الوضع الاقتصادي بعد انقضاء جائحة كورونا وانعكاسات الأوضاع العالمية وارتفاع أسعار النفط بمتوسط 100 دولار للبرميل خلال العام الوشيك على الانصراف، وبعض التعافي الاقتصادي الذي يحدث مؤخراً، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً من الناحية الاجتماعية على حياة المواطنين التي تزداد ضيقا، وهذا يعني أن المشكلة تكمن أساساً في التوزيع غير العادل للثروات والذي يحتاج إلى إعادة النظر جذرياً لتدارك الأمور».

وأوضح البيان: «تزداد الأمور تعقيداً مع التوغل في نهج الليبرالية الجديدة وإضعاف مبدأ العدالة الاجتماعية بالتخلي عن البرامج الاجتماعية المعهودة واستبدالها بتقديم الحكومة مشروعاتها وموافقة مجلس النواب 2018 بغالبية أعضاءه على تعديلات قانون التقاعد، وخصوصاً وقف زيادة الـ 3٪ السنوية ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪ وغيرها من الإجراءات».

على صعيد متصل، أكّد البيان على استقرار الأمن المجتمعي وتطوير وضمان الحقوق والحريات السياسية والعامة لا يزال مطلباً ملحاً لتجنيب بلادنا شرور الأخطار المحدقة في عالم اليوم المرتبك اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وأبدت اللجنة المركزية ارتياحاً للتوسع في نهج العقوبات البديلة التي خففت وتخفف الأعباء على حياة عدد كبير من السجناء بسبب الأحداث المؤسفة التي مرت بها بلادنا، والإفراج الأخير عن عدد منهم».

وشدد البيان إلى أنه: «باتت الحاجة ملحة للمضي بجدية وعمق على طريق التخلي عن انتهاج العزل السياسي والعمل على إحداث الانفراج الأمني والسياسي باشتراك كل أطراف المعادلة السياسية الوطنية في مملكة البحرين. وسيظل المنبر التقدمي، كما درج دائماً، وبنوابه في كتلة «تقدّم» وكوادره يعمل في هذا الاتجاه مع كل القوى الوطنية الخيرة في بلادنا».

دعا إلى عدم تحويل الخليج إلى ساحة حرب

التّقـدمـي: الأسعـار ترتفـع والـمواطـن هـو الضحيّة

اكدّ المنبر التقدمي «أنّ الوضع المعيشي بات يشكّل قلقاً كبيراً عند قطاعات واسعة من أبناء شعبنا في ظل ازدياد معدل التضخم في البلاد، ما أدى ويؤي إلى إرتفاع الأسعار يقابله تدني في رواتب فئات كبيرة من المواطنين، بحيث لا تكفي لتغطية التكاليف المالية لاحتياجاتهم الضرورية».

وأشار البيان الصادر عن اجتماع المكتب السياسي للتقدمي إلى أن «شرائح المتقاعدين الذين تقل رواتبهم الشهرية عن 500 دينار، ونبلغ أعدادهم آلاف من المسجلين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، ناهيك عن البطالة في صفوف الشباب الخريجين وهم بالآلاف أيضاً وأعدادهم آخذة في الازدياد فيما تتقلص فرص العمل نظراً للقصور في سياسات التوظيف وإدارة سوق العمل، هي الفئات الأكثر تضرراً.»

ولاحظ البيان أنه «وأمام هذا الواقع الصعب والمرير الذي يعيشه المواطن، تستمر الحكومة في تنفيذ نهجها النيوليبرالي الكارثي بنتائجه السلبية في المجتمع، مع الاصرار على تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية تجاه المواطنين، وبالرغم من وجود فائض في الإيرادات التي حصدتها الدولة عند ارتفاع أسعار النفط في العام الماضي 2022، فإن ذلك لم يغير شيئاً من بؤس وفقر فئات كبيرة من الشعب» .

وعلى صعيد السياسة الخارجية جدّد البيان إدانة التقدمي ورفضه للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتضامنه مع مقاومة ونضال الشعب الفلسطيني الشقيق لدحر الاحتلال الصهيوني وقيام الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس، كما أكدّ على رفضه لأن تتحول منطقتنا إلى ساحة حرب، وإدانته لوجود الأساطيل والبوارج الحربية الأجنبية وللدعاوي الموّجهة لإشعال فتيل الحرب.

الجمعيات السياسية تحذّر من إدراج «التطبيع» في المناهج المدرسية

أكّدت الجمعيات السياسية على أهمية التطوير والمراجعة المطلوبة في الجوانب العلمية لتواكب مناهجنا التعليمية للتطورات العالمية الحديثة ووسائل تطوير المهارات ورفع القدرات لتحسين مخرجات التعليم. محذرة من المساس بالثوابت الوطنية والقومية والدينية الخاصة بالمجتمع البحريني من خلال إدخال تعديلات في المواد والمناهج التعليمية أو محاولة لنشر أفكار التطبيع تحت غطاء ما يسمى بالديانة الإبراهيمية».

وتابعت الجمعيات السياسية: المنبر التقدمي، تجمع الوحدة الوطنية، الصف الإسلامي، التجمع القومي الديمقراطي، الوسط العربي الإسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، المنبر الوطني الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري، بقلق التصريح الصادر عن سعادة وزير التربية والتعليم حول رغبة الوزارة في إجراء تغيير في المناهج التعليمية ومراجعة شاملة للمقررات والمواد الدراسية في جميع المراحل التعليمية.

وعبّرت الجمعيات السياسية عن قلقها من تسلل مثل هذه الأجندات التي تسعى إلى تعميق التطبيع مع الكيان الصهيوني ضمن التعديلات التي ستتم خصوصاً وأن تصريح سعادة وزير التربية تضمن ما يفيد بأن عمليات المراجعة التي تباشرها فرق العمل بالوزارة ستشمل استبدال مقررات كاملة بأخرى مما قد يتسبب في تقليل جرعات الاهتمام بالقضية الفلسطينية في مقابل إقحام لأجندات التطبيع.

«جتوب» في ذكراها ال ٦٨

ناضلت من أجل الاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي

في الخامس عشر من فبراير/ شباط تمرّ علينا الذكرى ال ٦٨ لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية، ففي هذه الذكرى المجيدة نستذكر الرواد الاوائل من رفاقنا الذين أسسوا الحزب في ظروف صعبة عاشتها بلادنا حيث النضال الوطني ضد المستعمر البريطاني والرجعية بقيادة هيئة الاتحاد الوطني في أعوام ١٩٥٤/١٩٥٦، التي قمعت من قبل سلطات المستعمر البريطاني والرجعية وكان مصير قادتها وكوادرها السجون والمنافي القريبة والبعيدة.

طويت صفحة مشرفة في تاريخ شعبنا، ولكن المسيرة الكفاحية والنضالية لم تنتهي بالقضاء على هيئة الاتحاد الوطني، برزت جتوب لتقود النضال الوطني والطبقي وفيما بعد تأسست العديد من التنظيمات الوطنية والقومية في البحرينالتي واصلت المسيرة الكفاحية في الظروف الجديدة.

انبثقت «جتوب» في الأحياء الفقيرة والشعبية، وكان الرواد الاوائل من الرفاق المؤسسين من العمال والكادحين في شركتي «أكمي» و«بابكو»، وبعض الطلبة المناضلين من مدرسة المنامة الثانوية، بالإضافة للعديد من الثوريين الأممين من العاملين في البحرين آنذاك في شركات ومؤسسات خاصة، نشروا الأفكار الماركسية في أوساط العمال والكادحين والطلبة والشباب والمرأة.

في العام 1962 أصدرت جبهة التحرير الوطني برنامجها السياسي، برنامج الاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسلم، كأول برنامج سياسي يصدر عن حزب في البحرين، ومنذ عام 1957 حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي تعرض مناضلوها للاعتقال والنفي والتعذيب والاستشهاد، والفصل من العمل، والملاحقات البوليسية.

وطوال تاريخها لم تتخل «جتوب» عن مبادئها وأهدافها الوطنية والإنسانية، وظلت تناضل من أجل تحقيق المطالب الشعبية، وشارك أعضاؤها

وعضواتها في كل المحطات والمراحل النضالية لشعبنا، في العمل البرلماني، النقابي، والطلابي، والشبابي، النسائي، الثقافي، والمدني والمهني، فكانوا موجودين في كل المواقع والأماكن، وعلى خطى «جتوب» سارِ وريثها الفكري والتنظيمي، المنبر التقدمي، مؤمناً بتلك الأفكار والأهداف وحاملاً هموم وقضايا شعبه، التي لن يتخلى عنها مهما كانت الظروف والصعاب، وسنظل نمضي في ذلك الطريق نحو وطنٍ حرّ وشعب سعيد .

فضفضة

جيوب مُرقّعة

عيسى الدرازي

مع إتجاه دولة الامارات العربية المتحدة في يونيو المقبل إلى فرض ضريبة اتحادية على الشركات والأعمال التي تزيد أرباحها السنوية على 375 ألف درهم، تبقى البحرين هي البلد الوحيد خليجياً الذي لا تُفرض فيه على الشركات أي نوع من الضرائب في مقابل الجنوح نحو فرض ضرائب القيمة المضافة على الأفراد، وسط تزايد الأنباء عن زيادتها للمرة الثالثة قبل أن تنفي الحكومة في اجتماعات إقرار برنامج العمل الحكومي مع مجلس النواب نيتها في ذلك في الوقت الراهن.

في إعلان بدء تطبيق ضريبة الأرباح على الشركات قالت وزارة المالية الإماراتية بأن ذلك من شأنه أن «يشكّل خطوة مهمة في إطار تعزيز نظام ضريبي متكامل يدعم الأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات، ويعزز تنافسيتها الاقتصادية العالمية، كما يوفر للاقتصاد الوطني المرونة الكافية للتعامل مع الأنظمة المالية الدولية ودعمها في إطار الشراكات القائمة مع الدولة».

واللافت أن جميع دول الخليج تفرض ضرائب على الشركات بصورة أو بأخرى وبنسب مختلفة، فهي تفرض في الإمارات وعمان على جميع الشركات، بينما بقية دول الخليج تفرضها على الشركات الأجنبية فقط. وتتراوح النسبة التي تفرضها دول الخليج على أرباح الشركات بين بلد وآخر، ففي السعودية 20٪، أما في عمان والكويت فتصل إلى 15٪، وتنخفض في قطر إلى 10٪، وفي الإمارات أخيراً من المقرر أن تكون النسبة 9٪ على أرباح الشركات ذات الدخول العالية.

في مرئيات كتلة تقدّم البرلمانية حول برنامج عمل الحكومة قالت الكتلة بأن:» الدولة دخلت بالفعل في دائرة خطر العجز الكلي عن سداد الدين العام، بينما هي مستمرة في الاقتراض الداخلي بعد أن توقفت المؤسسات المالية الدولية عن الاستمرار في إقراضها»، واكّدت الكتلة على ضرورة فرض الضرائب على أرباح الشركات الكبيرة. وهو الأمر الذي لم تستبعده الحكومة في مناقشاتها مع اللجنة البرلمانية أو في جلسة إقرار البرنامج، وقد يعتبر ذلك دلالة إيجابية، ولو تحقق ذلك بالفعل سيكون تأثيره كبيراً ومباشراً على ميزانية الدولة وسبل خلق روافد جديدة بديلاً عن النفط ومشتقاته.

في مقابلة صحفية معه قال النائب الأول لرئيس المجلس عبدالنبي سلمان بأن: «فرض ضرائب على الشركات لا يتعارض مع التنافسية، ويجب ألا نتمسك بشعارات قديمة».

التوجس من اتجاه رؤوس الأموال للخارج في حال فرض ضرائب لم يعد له مكان من منظور الواقعية الاقتصادية، ولا بد من البحث عن حلول لعلاج أمراض الميزان الاقتصادي بعيداً عن جيوب المواطنين «المرقعة».

عادل المتروك

عبدالجليل النعيمي

عبدالنبي سلمان

المنبر التقدمي يكرم الفرق الانتخابية لمرشحي قائمة «تقدّم»

المتروك: الفرق العاملة كان لها الجهد الأبرز في تحقيق نسبة عالية من الأصوات لمرشحي القائمة

النعيمي: مرشحو الكتلة حصلوا على ثقة الناخبين بنسبة عالية في الدوائر التي ترشحوا فيها

فريق عبدالنبي سلمان

نظمّ المنبر التقدمي حفلاً تكريمياً لفرق عمل الحملات الانتخابية لمرشحي قائمة «تقدم» للانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر من العام الماضي، وقام الرئيس الفخري للمنبر التقدمي بتكريم أعضاء الفرق الانتخابية التابعة للمرشحين الأربعة التي دفع بهم المنبر التقدمي للانتخابات النيابية وهم: عبدالنبي سلمان في الدائرة السادسة بالمحافظة الشمالية، وفلاح هاشم في الدائرة الخامسة بالمحافظة الشمالية، والدكتور مهدي الشويخ في الدائرة الأولى بالمحافظة الشمالية، وايمان شويطر في الدائرة العاشرة بمحافظة العاصمة.

وفي كلمة بهذه المناسبة، قدّم الأمين العام للمنبر التقدمي المحامي عادل متروك جزيل الشكر والتقدير إلى كافة أعضاء الفرق العاملة الذين كان لهم الجهد الأبرز والأهم في تحقيق نسبة عالية من الأصوات لمرشحي القائمة، أدت إلى فوز ثلاثة منهم وتحقيق المرشح الرابع الرفيق فلاح هاشم المركز الأاول في الدور الأول من الانتخابات، ونيل عدد وازنٍ من الاصوات في الدور الثاني جعله قريباً من الفوز.

وحثّ الامين العام أعضاء الفرق الانتخابية وأعضاء التقدمي بالانخراط في العمل الحزبي ومواصلة الجهود في اللجان العاملة بالتقدمي وتلك الداعمة لأعضاء كتلة تقدّم في البرلمان والذين سيكون له الأثر الكبير في إبراز صورة أعضاء الكتلة في العمل البرلماني.

على صعيد متصل، قدّم رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرفيق عبدالجليل النعيمي ملخصاً بالنتائج البارزة التي حققها مرشحي قائمة تقدم، وبّين بالأرقام أن مرشحي الكتلة حصلوا على ثقة الناخبين بنسبة عالية في تلك التي الدوائر التي ترشحوا فيها.

عادل المتروك وليد باقر عبدالله الغانم

فريق فلاح السيد هاشم

النائب الأول لرئيس لمجلس النواب : «تقدّم» ستكون صوت الوطن تحت قبة البرلمان والصوت العابر للطوائف والمعبر عن هموم كل المواطنين

فريق مهدي الشويخ

أما عضو كتلة «تقدّم» البرلمانية النائب الأول لرئيس لمجلس النواب عبدالنبي سلمان، فقد قال في كلمته بأن الملفات المعيشية والسياسية والحقوقية لن تغيب عن طرح الكتلة في المجلس النيابي الحالي، مشدداً على أن «تقدّم» ستكون صوت الوطن تحت قبة البرلمان والصوت العابر للطوائف والمعبر عن هموم كل المواطنين وملبياً لكل طموحاتهم.

وفي نهاية الحفل الذي أداره الرفيق خليل الجمري، قدّمت فرقة فنية بإشراف الفنان الشاب ناصر زيمان مجموعة من الأغاني الوطنية لمطربين بحرينين مثل سلمان زيمان وخالد الشيخ وسواهما.

فريق إيمان شويطر

الفرقة الغنية

أيمن الهاشمي

خالد الهاشمي

حميد الملا

اشتهرت تصاميمه بطائر النورس

المنبر التقدمي يؤبن الفنان خليل الهاشمي

وسط حضورغفير من أصدقائه ورفاقه وأفراد عائلته أَبَّنَ المنبر التقدمي الفَقيد الفنان خليل الهاشمي الذي غادرنا بعد صراع طويل مع المرض. وشهد حفل التأبين شهادات لرفاق وأصدقاء الفقيد وذويه تناولت مناقبه الشخصية والإبداعية، وتقاطع الذكريات، كما عرض في نهايته فيلم وثائقي عن حياته وفنه.

عادل متروك: ذاكرة من الفن المتقد

الأمين عام المنبر التقدمي المحامي عادل المتروك قال بأن: «الفقيد الرفيق خليل الهاشمي ايقونة راسخة في ثقافتنا، جذورها ممتدة الى عمق مشاعرنا، أحاسيسنا، فرحنا وانفعالاتنا»، وأضاف: «لم يكن يوما يحسب نفسه تابعا لغير الإنسان ولم يجد لنفسه أقرب من الفكر الماركسي نهجا يشبع انسانيته، فتمثلت في سلوكه وانتاجه الفني، تجده هنا في شعار التقدمي كما هي في كل محطات مسيرتنا، والمناسبات التي احتفينا بها، ذاكرة من الفن المتقد، حاضرة معنا طوال مسيرة حياته، ليس منصفا ان نبقي هذا الفنان في قالب محدد لأن فنه يعني الحياة، يعني الحب، يعني الحرية وهي امور لا تعرف قالباً».

وواصل المتروك: "لم يكن اعتباطا اختيار الراحل دراسة الفن في جامعة لينينغراد في الاتحاد السوفييتي، كان الاتحاد السوفييتي مدرسة حقيقية لصقل المواهب، ومصنع انتاج الفن وواحد من اهم الدول التي اهتمت بنوعية العمل الفني وقامت بتوظيفه للإنسان ولقضاياه

فيصل خليفة

الجوهرية"، وتابع: "هناك ارتبط برفيقة دربه لينا ام رامي وأنجب منها رامي وأيمن، أكمل دراسته في العام 1980 عاد الى موطنه، الا ان المضايقات الأمنية حالت دون استقراره المعيشي وتأمين مصدر دخل له اضطرته بعد 3 سنوات من المعاناة الرحيل الى الكويت، عمل فيها مدرسا منذ العام 1983 ولغاية العام 1990، عاد بعد احتلال

عباس الموسوي

الكويت الى بلده البحرين، استمرّ في مهنة التدريس حتى تقاعد، ظل الفقيد مؤثرا بإنتاجه وأعماله، جامحاً بفنه الذي امتزج بمشوار طويل من تجربة مُكوّنة خليطاً من ثقافات متعددة، ولم يثنه المرض عن الإبداع بل على العكس ربما كان محفزا له، فالعديد من اعماله المميزة أنجزها وهو يكابد المرض".

جانب من الحضور

حميد الملا: حمل أمانة الفن والوطن بإخلاص

بدورها عبرت جمعية الناطقين باللغة الروسية عن الشعور بخسارة الفقيد، في كلمة ألقاها المحامي حميد الملا حيث عبّر فيها عن كبير حزن أعضاء الجمعية لهذا الفقد. وقال بأن: " إن العطاء في الحياة، سرٌ من أسرار الخلود، سرٌ عرفناه فيك يا خليل، كما عرفناك هادئاً، متواضعاً، ملتزماً بإنسانيتك وواجباتك، لقد حملت الأمانة بإخلاص، واعطيت للفن والوطن جهدك وخبرتك، ومنحت حبك للجميع".

خالد الهاشمي: حالم في عالم يزداد ضراوة

أما الفنان خالد الهاشمي، شقيق الفقيد، فقد قدّم الشكر والتقدير للمنبر التقدمي لتنظيم الحفل التأبيني للفنان الراحل، وفي استحضار لذكرياته قال: « شاءت لي الظروف في أحد الأيام أن اطلع على دفتر التحضيرات لمادة الرسم الخاصة به والتي كان يدّون فيها أفكاره في تدريس التلاميذ مادة الرسم للصفوف الابتدائية، وأذكر أنني ذهلت بأسلوبه المشوق لسرد قصة تزاوج الألوان وكيف يمزج اللون الأصفر مع اللون الأزرق، ليوّلد اللون الأخضر في حوار بسيط يصل بمتعة إلى ذهن التلاميذ ليتعلموا أبجديات الرسم وهم يخطون خطواتهم الأولى في المدرسة، لم يكن ذلك مألوفاً أو شائعاً في تدريس حصة الرسم في تلك الفترة، إذ أنها كانت تعتبر مادة تكميلية أو ترفيهية من قبل إدارة التعليم، لم يكتف خليل بالتزامه الوظيفي بأوقات الحصص الرسمية، فغالباً ما كان يعود إلى المدرسة بعد الدوام الرسمي لاستكمال النشاط المدرسي الفني مع الطلبة المهتمين، ومرات عديدة كان يستغرق في العمل إلى ساعات متأخرة مما أثرّ على حضوره الاجتماعي وغيابه وسط العائلة الصغيرة وهو ما لم يعجب الوالد إذ كان يعاتبه على هذا الغياب. رغم ذلك كان خليل شغوفاً وحريصاً أيضاً على أن يغرس في وسطنا العائلي حبّ وتقدير الفن وممارسته أيضاً».

وواصل: "خليل بطبعه مسالم وهادئ قليل الكلام وربما كثير التذمر ينتمي إلى جيل عاش ببساطة وتواضع أهلنا على هذه الأرض الطيبة، وربما كان قدر خليل الهاشمي أنه كان حالماً وبشاعرية أكثر مما ينبغي في عالم عنيف ومتوحش يزداد ضراوة، إذ لم تسعفه الظروف أن يقدم المزيد من فنه المنحاز إلى احترام القيم والمبادئ الإنسانية في الحرية والعدالة والكرامة بما كان يأمل له إلا بالقدر الذي أتيح له ليفصح لنا عن جزء من طموح شخصيته الفنية في انتاجه الإبداعي».

رامي الهاشمي: خسرنا نحّاتاً نادراً في تاريخ البحرين

كما تحدّث في حفل التأبين، رامي الهاشمي ابن الفقيد، حيث أشار في كلمته إلى أن: «والده كان يهوى عمله، حريصاً كل الحرص على المشاركة بأمانة وبما كان يؤمن، ويأخذ وقته في صناعة حرفته، وعند الانتهاء – من بعد صبر، يأتي وقت المشاركة في المحافل الدولية، فهو قد فعلها عشرات المرات، إلا أن حماسته كانت تجعله يبدو بأنه يفعلها للمرة الأولى. كان غريباً رؤية فنان من البحرين يشارك مع كل تلك الأسماء والجنسيات العالمية، فقد كان مصدر فخر بحد ذاته، أو كما بدا لي عندما كنت صغيراً. خسرنا نحاتاً، من أبرز من مرّ على تاريخ البحرين المعاصر، فمسيرته تشهد له وأعماله تملأ بيوتنا وتزين طرقاتنا. فهل يتكرر؟ نأمل بأن يكون قد ألهم غيره لحمل راية هذا الفن النبيل».

عباس الموسوي: جسدّ فكرة السلام في أعماله

وتحدث الفنان عباس الموسوي عن علاقته مع الفنان الراحل خليل الهاشمي منذ سنوات طويلة، وذكر عن قرب سكنه في النعيم مع فريق الفقيد «فريق أبوصرة» القريب من شارع الشيخ عبدالله بالمنامة، وذكر العديد من الأعمال الفنية التي أنجزت من قبل الهاشمي، مثل نصب طيور النورس بالمحرق. وأشار إلى عمل أنجزه الفقيد عن السلام، استفاد هو في مشروعه الفني عن السلام، ووظفه فيه، مؤكداً على إبراز الفقيد للحمامة وتجسيده في أعماله المنتصرة لفكرة السلام والحرية.

الدستورية ترفض دعوى شركة «جارمكو» وتنصف النقابة

أصدرت المحكمة الدستورية حكمها بعدم قبول المنازعة الدستورية الثانية التي قدمتها شركة جارمكو على دستورية مواد بقانون العمل، وعلى مدى سلطة هيئة التحكيم المختصة في سلب الأطراف حقهم في اللجوء إلى القضاء العادي وإجبارهم على اللجوء إلى التحكيم أمام هيئة غير قضائية.

القضية بدأت حين نشب نزاع عمالي بين شركة جارمكو ونقابة عمال الشركة في عام 2016، إذ تقدمت النقابة بشكوى إلى مجلس تسوية المنازعات الجماعية بوزارة العمل طالبت فيها بالأحقية في صرف بنود ثلاثة، هي (المكافأة السنوية، والزيادة السنوية، والفرق في احتساب بدل الوقت الإضافية)، وتمت إحالة هذا النزاع الجماعي إلى هيئة التحكيم في النزاعات العمالية.

وفي أثناء نظر النزاع أمام هيئة التحكيم دفعت شركة جارمكو بعدم دستورية جميع مواد الفصل الثالث من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (26) لسنة 2012، والمواد أرقام (158/ب، 159، 160، 164) من هذا القانون، وقراري وزير العدل رقمي (77) لسنة 2016 و(6) لسنة 2018، بشأن إعادة تشكيل هيئة التحكيم المنصوص عليها في المادة رقم (160) من القانون ذاته.

وبعد صدور حكم في الدعاوى العمالية التي رفعها العمال على الشركة، قامت الأخيرة بالطعن على الحكم أمام محكمة التمييز، وفي أثناء نظر الدعوى قامت بالطعن مرة أخرى أمام المحكمة الدستوري.

إلى ذلك، بين المحامي محمد الجشي وكيل نقابة عمال جارمكو أنّ الشركة تطلب في دعواها الدستورية عدم الاعتداد بحكم هيئة التحكيم الصادر في دعاوى المنازعة العمالية، بينما تقدمت بتاريخ 2022/5/5 بالطعن على الحكمين أمام محكمة التمييز، واللذان ما زالا قيد النظر ولم يتم البت في موضوعهما حتى الآن، ويجب أن تقول محكمة التمييز كلمتها، وإذ إن المدعية استبقت ذلك وأقامت الدعوى الدستورية رمع غم أنها من تقدمت بالطعن أمام محكمة التمييز، فبذلك تكون الدعوى قد رفعت بالمخالفة لأبسط الأبجديات والمبادئ التي أرستها المحكم الدستورية.

وأكدت المحكمة الدستورية أن طلب الشركة اعتبار إقامة (140) دعوى عمالية يمثل عقبة في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية قد جاء مجهلا، إذ قدمت الشركة صورا لعدد من لوائح تلك الدعاوى دون تحديد كامل لهذه الدعاوى والبيانات الجوهرية المحددة لموضوعها والطلبات المطروحة بها، وما تم في شأن الفصل فيها وحكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وإلزام الشركة بالمصروفات.

«الأيام» – 15 يناير 2023

مشاركون في مؤتمر المرأة العاملة يوصون بإطلاق نقابات القطاع الصحي

اختتم المؤتمر التاسع للمرأة العاملة بعنوان «مستقبل المرأة العاملة في قطاع الصحة» الذي نظم من قبل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أعماله وبالتعاون مع اتحاد عمال النرويج، بعدد من التوصيات، أبرزها بحرنة القطاع الصحي واعتماده ضمن أهداف التنمية المستدامة لرؤية البحرين 2030، والعمل على إنشاء نقابات عمالية في القطاع الصحي بغية تفعيل الحوار الاجتماعي، إلى جانب العمل على إنشاء منظمات نقابية في القطاع العام أسوة بالقطاع الخاص كحق دستوري.

وتناول المؤتمر في مناقشاته ثلاثة محاور رئيسة، تناولت الأمن الوظيفي للمرأة العاملة في قطاع الصحة، وفرص توظيفها في هذا القطاع، الى جانب البيئة الجاذبة للمرأة العاملة في قطاع الصحة وجودة الخدمة الطبية.

ومن التوصيات التي خلص المؤتمر إليها هي تطوير التشريعات الحمائية لزيادة نسبة العاملات في القطاع الصحي، العمل على بحرنة قطاع الصحة كجزء من مسؤولية الرعائية للدولة لهذا القطاع، ودعوة الحكومة لتبني برامج الامتياز لطلاب الطب خريجي الجامعات الخارجية وفتح مجال التدريب لهم في المستشفيات الحكومية والخاصة المؤهلة لتقديم برامج الامتياز.

ومن جملة التوصيات أيضا عمل برامج توعوية من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لطلاب المرحلة الثانوية بالتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وتقديم الدعم اللازم من قبل الحكومة للمستشفيات الخاصة من أجل استيعاب الباحثين عن العمل في قطاع الصحة، وكذلك تقديم الدعم في تخفيض رسوم الكهرباء والماء والبلدية على المستشفيات والمراكز الصحية وعدم التعامل معها كجهة تجارية، وكذلك تفعيل برامج تمكين المرأة في مختلف المجالات الصحية.

كما أوصى المؤتمر في مخرجاته المحافظة على بيئة عمل سليمة للمرأة بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية البحرين 2030، والدعوة إلى استمرار الرعاية الحكومية لإدارة وتشغيل قطاع الصحة والتعليم، مشددا على ضرورة الاستجابة لرغبات المرأة في التخصصات الجامعية بما يتناسب الفرص المطلوبة في القطاع الصحي، وإتاحة الفرص الوظيفية لجميع التخصصات مع توفير التدريب المناسب في القطاع الصحي، وتفعيل برامج التحفيز الوظيفي للمرأة العاملة في القطاع الصحي، مثل رعاية الأمومة وساعات العمل وإجازة الوضع.

كما خلص المؤتمر في توصياته الى الاستفادة من التجارب الناجحة في دول مجلس التعاون بقصر بعض الوظائف على المرأة البحرينية، وضمان الترقي الوظيفي المستمر مع تطوير المهارات المهنية المطلوبة، وكذلك سد الفجوة بين القطاع الخاص والعام في حقوق المرأة العاملة لتحفيز البيئة الجاذبة.

وفي ذات السياق، جاءت التوصيات بضرورة التوقيع على الاتفاقية رقم 87 و98 الخاصة بحرية العمل النقابي والمفاوضة الجماعية، وتقديم التحية للجسم الطبي على ما بذله من جهد مميز في البحرين في أثناء جائحة كورونا، وإيجاد رؤية مشتركة بين مخرجات التعليم ووزارة الصحة بما يتطلبه سوق العمل، وأخيرا العمل على حفظ الحقوق والمكتسبات للمرأة العمالة والتأكيد على عدم المساس بحقوقها التقاعدية.

«الأيام» – 23 ديسمبر 2022

كاريكاتير
خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

رصد اتجار بالاشخاص

صرح رئيس نيابة الإتجار بالأشخاص بأن النيابة العامة أنجزت تحقيقاتها في واقعة اتجار بالأشخاص في العمل القسري وأمرت بإحالة متهمين والشخص الاعتباري إلى المحكمة الجنائية وتحددت لنظرها جلسة بتاريخ 2023/01/23 أمام المحكمة الكبرى الجنائية الأولى.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ما شهد به المجني عليه بحجز أجوره لمدة سنتين وعدم تسليمه مستحقاته العمالية وتوقيعه على مستندات تثبت عكس الحقيقة مستغلين ذلك ظروفه المادية والشخصية في إجباره ومواصلة على العمل.

وأشار رئيس النيابة بأن النيابة العامة قد رصدت من خلال الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم العمالية وجود حالة تثير شبهة العمل القسري وعليه فوراً باشرت التحقيق بالواقعة حيث استمعت إلى أقوال المجني عليه واستجوبت المتهمين، وطلبت تحريات الشرطة واستمعت إلى شهود الواقعة، وأمرت النيابة العامة بإحالة المتهمين والشخص الاعتباري إلى المحاكمة الجنائية.

«الوطن» – 19 يناير 2023

في ندوة بالتقدمي حول برنامج عمل الحكومة

مشاركون: غياب الإصلاح السياسي عن الأجندة الحكوميّة

أوضح النائب عن كتلة تقدّم البرلمانية مهدي الشويخ بأن:» الكتلة كانت تتأمل أن يتشمل برنامج عمل الحكومة التي تقدّمب به لمجلس النواب على أهداف محددة وواضحة ترفع من مستوى معيشة المواطنين وتضمن لهم الحياة الكريمة».

وقال الشويخ في ندوة نظمها المنبر التقدمي بعنوان «غياب القضايا الجوهرية من برنامج الحكومة»، بأن: «الأهداف التي وردت في البرنامج جاءت تحت عناوين عامة ليس فيها تحديد واضح للأهداف ولا تحتوي على جدول زمني يقاس به الإنجازات التي يعد بها البرنامج».

وأشار الشويخ إلى أن: «برنامج عمل الحكومة للسنوات المقبلة يخلو من كثير من الأشياء الهامة خاصة الشأن السياسي ومسألة الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية التي سيكون لها دور كبير للارتقاء بالوطن إلى وضع أفضل»، وتابع: «كما يخلو من أية إشارة بشأن تعزيز حقوق الانسان والمصالحة الوطنية «، مشدداً: «كل تلك الملفات لم يتطرق لها برنامج عمل الحكومة لا من قريب ولا من بعيد».

ولفت الشويخ إلى أن: «مرئيات تقدّم جاءت بناء على ما قدمته الحكومة في برنامج عملها»، وأضاف: «قدمت الكتلة 57 سؤالاً تناولت كل محاور برنامج الحكومة».

من جانبه، قال المحامي حسن إسماعيل بأنه: «لا يصح القول على الإطلاق أو القبول به بما ارتأته الحكومة أن يكون برنامجها وثيقة سياسية عامة للدولة تستعرض السياسات العامة للدولة، ففي هذا التبرير اعتداء على قصد المشرع الدستوري على أنه برنامج والبرنامج يختلف عن الوثيقة السياسية التي تعني ميثاق تقدمه السلطة السيادية للدولة إلىً فردٍ أو مؤسسة أو مدينة، حيث تمنح حقوقاً، أو صلاًحيات، أو امتيازات، أو وظائف معينة، ولو شاء المشرع لنص على أن تقدم الحكومة وثيقتها السياسية لا برنامجها».

وأوضح إسماعيل بأنه: «يسود سخط وغضب من المواطنين على ما احتواه البرنامج من محاور ومرئيات وعلى تصريحات للجنة المشكلة لدراسة البرنامج حول مرئياتها، عبّر عنها المواطنون من خلال المجالس الأهلية ومن خلال منصات التواصل الاجتماعي وهو سخط وغضب مشروع خاصة فيما حول المحور المتعلق برفع المستوى المعيشي للمواطنين».

مرئيات كتلة تقدّم على برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٦:

عناوين بلا مؤشرات قياس والدين العام في دائرة الخطر

أشارت كتلة «تقدم» البرلمانية إلى أن: «برنامج عمل الحكومة غابت عنه الأرقام والمؤشرات العامة والتزمين»، مبينة بأن: «البرنامج يجب ان يتضمن مؤشرات أداء قياس تسمح بالاختبار والمحاسبة بناء على مستوى ومسار الأداء، بحيث نعرف الحالة التي كنا عليها، والتي أصبحنا فيها والتي نستهدف تحقيقها، وبأي أدوات»، لافتة إلى أن: «البرنامج المقدّم عبارة عن عناوين للتوجهات الحكومية العامة خلال السنوات الأربع المقبلة».

وكانت كتلة تقدم قدّمت رداً على برنامج عمل الحكومة، جاء فيه: «البرنامج لم يأت على ذكر عدد فرص العمل التي سيحققها ومدى إستدامتها وفي أي من القطاعات العام والخاص أو الشركات الحكومية ومستوى أجورها»، وغياب برامج توطين الوظائف وربط الترخيص للعمالة الوافدة بما يحقق أولوية توفر فرص العمل النوعية للمواطنين، أسوة بالبرامج التي تطبقها بجدية السعودية والكويت وعمان".

كما سجّلت الكتلة غياباً لخطط مكافحة الفقر في برنامج عمل الحكومة بداية من تحديد خط الفقر والحد الأدنى للمعيشة، وكذلك الوقوف على مستويات الدخل الحقيقي للمواطنين ومسببات تآكله من ضرائب ورسوم وتضخم أسعار وحجب لعدد من جوانب الدعم، وتحديد الحد الأدنى للأجور وسلم الأجور"، وتابعت:" لم يتضمن البرنامج مراجعة معدلات الرواتب وربطها بمستويات التضخم".

وبيّنت الكتلة بأنه: "لا توجد إشارة إلى حماية المرأة في سوق العمل من حيث الأجر وتوفير حضانات لأطفال الموظفات داخل مقار عملهن في الجهات العامة والشركات الحكومية". مشيرةً إلى أن: "البرنامج لا يولي الاهتمام اللازم لمسألة المتقاعدين"، منوهة بأن: "الحكومة يجب ان تعمل على تطوير منظومة الخدمات للمتقاعدين وتحديد إجراءات لمعالجة الأضرار الناتجة عن التضخم على رواتبهم التقاعدية وإرجاع الزيادة السنوية لهم، وتنفيذ ما أقرّ من توصيات في تقارير لجان التحقيق النيابية السابقة لمجلس النواب المتعلقة بإصلاح منظومة التقاعد وخاصة في الجانب الاداري وإدارة الاستثمار، وكذلك تفعيل نظام لحماية الشيخوخة وللامتيازات والإعفاءات التي يجب أن تمنح للمتقاعدين وكبار السن". وتابعت: "بالإضافة إلى استحداث نظام ما بعد التقاعد لتوفير حياة أكثر طمأنينة وراحة وإبداعا للمتقاعدين في الرفاهية وخدمة المجتمع".

وفيما يتعلق بالسياسة السكانية أوضحت الكتلة بأنه: "يجب وضع وضع حلول لطفرات معدلات النمو السكاني التي تسبق بكثير معدلات النمو الاقتصادي، متسببة بخلل في التركيبة السكانية"، وتابعت: "كما لا بد من مراجعة سياسة التجنيس، معالجة إغراق سوق العمل بالعمالة الوافدة على حساب الوطنية".

أما على جانب السياسة الإسكانية فقد أوضحت الكتلة بأن: "الأزمة الإسكانية تتفاقم في حين تزداد قوائم انتظار طلبات الإسكان"، لافتة إلى أنه: " من الضروري العمل على إنهاء الطلبات القديمة وحالة اكتظاظ الأسر، عبر تقديم الدولة مزيد من الالتزام بتوفير السكن اللائق"، وتابعت: "تخفيف أعباء قروض الإسكان في ظروف الارتفاع المتسارع لسعر الفائدة الأساس، والسيطرة على هامش الربح للقطاع الخاص في مشاريع السكن الاجتماعي".

وشدّدت الكتلة على: "تحديد متى ستلبَّى الطلبات الإسكانية للمواطنين خاصة أنه تم في الفترة الماضية توزيع أوراق تخصيص للألاف من المواطنين ممن مضى على طلباتهم مدد تتراوح بين 20 و22 عاما ولم يتم تسليمهم الوحدات الإسكانية مع غياب واضح لمجموع برامج الوزارة في التخطيط لإقامة مشاريع إسكانية تتوزع على جميع مناطق البحرين وفق طلبات تلك المناطق".

وقالت بأن: "هناك فوارق كبيرة في فترات الانتظار بين منطقة وأخرى مما يُغيِّب مبدأ العدالة في توزيع الخدمات الإسكانية بين جميع المواطنين، بالإضافة إلى عشرات الالاف من الوحدات الإسكانية التي التزمت الحكومة بإنجازها لم تساهم في تقليل مدد الانتظار، بل أنها في تنام مستمر". وشددت على أن: " برنامج الحكومة يجب ان يشتمل على معالجة حقيقية لهذا الملف وذلك من خلال التزام بمدد محددة لسنوات الانتظار، وأن تُربط بجدول عدد الطلبًات السنوية، وبذلك يجب تأمين نظام رعاية سكنية فعال في تلبية الطلبات وفق سنين محددة». واقترحت الكتلة ان يتضمن برنامج عمل الحكومة إشارة واضحة على تلبية جميع الطلبات الإسكانية التي مضى عليها 15 سنة.

كما وبينت بأنه: «من الأهمية أن ينص البرنامج على تخصيص أو استملاك الأراضي وفق حاجة المناطق في جميع المحافظات للمشاريع الإسكانية بما يتناسب مع عدد الطلبات فيها».

وفيما يتعلق بجودة الخدمات الصحية، أكدّت الكتلة على ان: «برنامج عمل الحكومة يجب أن ينصّ على التزام الدولة بضمان الرعاية الصحية مجانا كحق للمواطن، وعلى «دور الدولة في الالتزام بتقديم الطبابة والخدمات العلاجية للمواطنين، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، مع رفع الاهتمام بخدمات العناية المركزة، وتزويد أو توفير عدد كاف من الأسرة لاستقبال حالات الطوارئ في المراكز الصحية، بالإضافة إلى تقليص مدد المراجعات الطبية مع التركيز على الأمراض الخطرة وتطوير منظومة الطوارئ، والاهتمام بالهيئة التمريضية والعمل على وضع حوافز لتشجيع الكوادر الوطنية».

كما أوضحت الكتلة بأن: «البرنامج يفتقر إلى رؤية واضحة فيما يتعلق بواقع وضرورة تطوير المنظومة التعليمية»، واقترحت بأن تتم: «مراجعة أوضاع التعليم العام بتطوير البنى التحتية للمدارس، خاصة المباني والتخلص من الصفوف الخشبية، وتدعيم قدرات المدارس بتوفير جميع المتطلبات خاصة تلك المتعلقة باستخدام تكنولوجيا التعليم الحديث بما فيها أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنيت اللازمة لتحقيق الأهداف والسياسات الوطنية للتعليم مع إعادة النظر بما يلزم منها وتطويره، وكذلك رفع قيمة المعلم وتأهيله للقيام برسالته الجليلة، ومراجعة كادره الوظيفي، والاستفادة من خريجي الجامعات الوطنية من المواطنين بوضع خطة لتأهيلهم وإدماجهم من ضمن كادر الوزارة كمعلمين وإحلالهم محل المعلمين الوافدين، بالإضافة إلى عداد منهج متكامل، علمياً وفنياً وتربوياً، للتعليم العام، مع أهمية إعطاء عناية اكبر بالتعليم الفني لما لحاجة سوق العمل من أهمية»، كما اقترحت: «إحياء مسوحات دورية كل 5 سنوات للتعرف على احتياجات سوق العمل من التخصصات الدراسية في القطاعين العام والخاص وربطها بخطة سوق العمل».

وقالت الكتلة بأن: « الدولة دخلت بالفعل دائرة خطر العجز الكلي عن سداد الدين العام، بينما هي مستمرة في الاقتراض الداخلي بعد أن توقفت المؤسسات المالية الدولية عن الاستمرار في إقراضها»، وتابعت: «هناك حاجة لمعالجة مشكلة الدين العام بالحد الكبير أو إلغاء كثير من أوجه الصرف غير الضرورية، وخصوصا تضخم أجهزة الدولة ومشاريع البذخ أو المناصب العليا الكثيرة، وفي الوقت نفسه وقف الهدر والفساد في أوجه الصرف الأخرى، والأهم الرقابة الصارمة على أوجه استخدام الدين العام ومصروفات الميزانية عموما».

وشددت الكتلة على: «ضرورة فرض الضرائب على أرباح الشركات الكبيرة، أسوة بالإمارات مؤخراً، والعمل على خفض تحويلات العمالة الأجنبية المالية عن طريق استهداف خفض أعداد هذه العمالة وفق برنامج زمني وبأرقام محددة، كما يجب أن يتضمن برنامج الحكومة عقيدة الدولة بالنسبة للسياسة الضريبية وجوهرها الاقتصادي الاجتماعي، بحيث تحفز النمو الاقتصادي من جهة وتسهم في إعادة توزيع الدخل الوطني بما يخدم حاجات المجتمع، وخصوصا أضعف فئاته على أساس العدالة الاجتماعية».

أشار إلى تغيير آلية حساب استهلاك الكهرباء إلى شهرية

الشويخ يدعو لحماية العاملين في شركة «قراءة العدادات»

استعرض النائب عن كتلة تقدّم البرلمانية الدكتور مهدي الشويخ مع رئيس هيئة الكهرباء والماء السيد كمال بن أحمد عدداً من الملفات المتعلقة بأداء الهيئة وفي مقدمتها سبل تطوير آلية حساب تعرفة استهلاك الكهرباء للمواطنين.

وقال الشويخ بأن الآلية الحالية التي تتبعها الهيئة لحساب استهلاك المواطن للكهرباء والماء وفق الشرائح المحددة يعود بالضرر على المواطن، مما يتسبب بارتفاع في فواتير الكهرباء والماء، وأنّ تلك الآلية المتبعة يجب ان يعاد النظر فيها حفاظاً على مصلحة المواطن وعدم تضرره من ارتفاع الفواتير خصوصا في فترة الصيف التي تصل فيها لبعض الأسر الى مئات الدنانير التي لا تتمكن من الوفاء بهذه المبالغ الكبيرة.

واقترح الشويخ اعتماد آلية حساب الشرائح بصورة شهرية بدلاً من اليومية المتبعة حالياً، مشيراً إلى أن ذلك: "سيكون في صالح المواطن وسيحد من الارتفاع المفاجئ لفواتير الكهرباء خلال موسم الصيف".

كما تطرّق الشويخ في لقاءه مع رئيس الهيئة إلى مستجدات القضية المثارة حول شركة قراءة عدادات الكهرباء والماء حيث أكد رئيس الهيئة بأنهم أوقفوا التعاقد مع الشركة لحين فصل القضاء في القضية، كما بيّن رئيس الهيئة بأن الموظفين العاملين في الشركة قد تم تحويلهم إلى شركة أخرى في ذات المجال.

من جانبه، دعا الشويخ إلى حماية العمال والموظفين في الشركة التي تم انهاء التعاقد معها، وشدّد على أهمية مراقبة الهيئة للشركات التي تتعاقد معها خصوصاً فيما يتعلق بمنح المستحقات والمرتبات الشهرية للموظفين حيث ان الشركة السابقة التي كلفتها الهيئة بقراءة العدادات لم تكن ملتزمة بسداد رواتب الموظفين والعاملين فيها بل وإنها لم تمنح الموظفين رواتب الشهر الأخير قبل ان تقوم الهيئة بإلغاء التعاقد معها وهو ما ينعكس سلباً على الموظفين العاملين في الشركة وتحملهم عواقب سوء تدبير الشركة.

رئيس هيئة الكهرباء والماء مستقبلاً النائب مهدي الشويخ

«كتلة تقدّم» : إعادة تثبيت عدد من الكوادر الطبيّة

قالت كتلة «تقدّم» النيابية إن اتصالات مكثفة أجرتها مع وزيرة الصحة أسفرت عن إعادة تثبيت عدد من الأطباء والممرضين والفنيين في مجمع السلمانية الطبي بعدما كانوا مهددين بإنهاء خدماتهم.

وأكدّت التلة أولوية أبناء الوطن في التوظيف في جميع وزارات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص، مؤكدة بأن ذلك يأتي ضمن برنامجها الانتخابي «بضرورة توظيف كافة العاطلين من الأطباء والممرضين والفنيين وجميع العاطلين من أبناء الوطن».

ونوهت الكتلة بأن: «هذه الخطوة تأتي ترجمة لمطالبات الكتلة ضمن مرئياتها لبرنامج عمل الحكومة، ودعت كافة الجهات في الدولة إلى الأخذ به على الدوام من اجل ان يتبوأ ابناء وبنات الوطن مواقعهم الجديرة بهم في مسيرة التنمية الشاملة في خدمة الوطن».

سلمان : استرجاع زيادة المتقاعدين أحد بنود التوافق مع الحكومة

أكدّ النائب الأول لرئيس مجلس النواب، عضو كتلة «تقدّم» عبد النبي سلمان بصفته رئيس لجنة برنامج الحكومة على أن استرجاع زيادة المتقاعدين بأثر رجعي مقرون بالاستمرار، فقد توافقنا مع الحكومة حيّن إقرار البرنامج على ضرورة استمرارها كأحد بنود التوافق، وأثناء مناقشة الميزانية العامة خلال الشهرين القادمين لابد من الاصرار على تضمين ذلك.

وأضاف سلمان بأن زيادة المتقاعدين تشكل دعماً أساسياً لهم، فهي المعادل لنسبة التضخم المعلنة ولابد من الحفاظ على معاشات المتقاعدين من التآكل، لذلك فنحن نتفهم تماما المطالبة بها خصوصا لمن لا يملكون مصادر دخل إضافية.

مطرقة البرلمان

برنامج الحكومة وتطلّعـــات النـــــاس

لعلّها المرة الأولى التي نشهد فيها ونتابع اهتمامًا واسعًا من مختلف شرائحه ومؤسساته لمجريات النقاشات ببرنامج الحكومة، كالذي حظي به برنامج الحكومة ٢٠٢٣-٢٠٢٦ الذي تمّ الانتهاء من مناقشاته مؤخرًا، وجاء تحت عنوان "من التعافي إلى النمو المستدام"، حيث تابع المجتمع أدقّ التفاصيل خلال الفترة التي امتدّت ثلاثة أسابيع، حفلت بأكثر من عشرة اجتماعات للجنة البرلمانية المكلفة من مجلس النواب، لمناقشة البرنامج مع الحكومة، بحضور غالبية أعضائها، وأيضًا بحضور واهتمام لافت من بقية أعضاء مجلس النواب، علاوة علي اهتمام وحرص من قبل الحكومة التي حضرت ما مجموعه أربعة اجتماعات مع لجنة برنامج الحكومة.

عبدالنبي سلمان

خلال مرحلة التفاوض والنقاش مع الحكومة تمّ استعراض العديد من الملاحظات والتساؤلات التي قدّمها أكثر من ثلاثين نائبًا ضمن اكثر من 73 سؤالًا، أجابت عليها الحكومة فيما بعد بكثير من التفاصيل، التي سهلت من مهمة اللجنة والحكومة معًا في التوّصل إلي توافقات عرضت لاحقًا أمام المسؤلين والرأي العام خلال مؤتمر صحفي تابعه الشارع البحريني باهتمام، واهتمت المجالس الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بحيثياته حتى اللحظة.

لقد تشرفتُ بتكليف رئاسة أعمال لجنة برنامج الحكومة مع ثلة من زملائي أعضاء مجلس النواب، يحدونا الأمل والتفاؤل بأن نلبي شيئًا من طموحات وآمال الشارع البحريني الذي خرج للتو من انتخابات نيابية وبلدية متطلعًا نحو برامج ومبادرات تحسّن من واقعه المعيشي والاجتماعي بشكل عام، خاصة بعد دخول بلادنا البحرين والعالم في أتون أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة لازالت تداعياتها تشي بتكريس نظرة ومزاج لا يخلوان من سلبية واضحة تجاه ما هو متوقع خلال الشهور وربما السنوات القادمة.

وسط كل هذه الأجواء المحتقنة معيشيًا باشرت لجنة برنامج الحكومة أعمالها، وحيث أن البرنامج هذه المرة وبفعل الفتوى الأخيرة لهيئة التشريع والرأي القانوني والتي حتمت أن لا يحتوي التقرير على تفاصيل أو ارقام أو ميزانيات، وإنما فقط أولويات ومحاور وأهداف ضمن سياسات عامة يصعب الركون اليها أو الاتكاء عليها لعمل تشخيص جدي لواقع تنموي ومعيشي واقتصادي للسنوات الأربع القادمة، لذلك جاءت الاجتماعات والردود الحكومية على تساؤلات النواب على درجة من الأهمية لخلق فهم افضل لتوجهات الحكومة للمرحلة القادمة، على الرغم مما مثّله عامل الوقت المتاح أمام الطرفين، الحكومة واللجنة، من ضغوطات إضافية ربما استشعرها الجميع.

حقيقة استطيع القول إن ما تمّ من عمل وتوافقات جادة بين طرفي الحوار ربما عزّز لدى المتحاورين أهمية ما نقوم به معا من عمل مشترك، فقد اجترحت لجنة برنامج الحكومة تعديلات وتغييرات جوهرية قاربت في مجموعها 80٪ من مجمل البرنامج الأصلي، كما اضافت أولوية رابعة من اصل ثلاث أولويات واصرّت على ان تكون هي الأولوية الأولى تحت مسمى "رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يحافظ على مكتسباتهم"، وتحت هذه الأولوية أدخلت اكثر من 18 مبادرة لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من تحسين القوة الشرائية ورفع مستوى الأجور والضمان الاجتماعي وعلاوات الغلاء والمتقاعدين وزيادة علاوات ذوي الاعاقة، مع الإصرار بطبيعة الحال على استعادة زيادة المتقاعدين ورفع علاوات بدل السكن والجامعة ودعم وتوسعة الشريحة الأولى لاستهلاك الكهرباء وغيرها الكثير، على أن يتمّ التوافق حول ذلك اثناء مناقشة الميزانية العامة للدولة والتي ينتظر وصولها للسلطة التشريعية نهاية شهر فبراير القادم.

خلاصة القول، فإن ما تمّ من توافقات وعمل مضن لكنه مهم لابد ان ينعكس إيجابًا على الجميع خلال الفترة القادمة من مسيرة العمل الاقتصادي والتنموي، خاصة وان الجميع أبدى اهتمامًا بضرورة تدوير عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية وتنويع موارد الدولة وتعزيز التوجه نحو اقتصاد انتاجي يحقق قيمة مضافة عالية، وتلك أمور تحتل أولوية قصوى نجزم أنها تحقق جانبًا مهمًا من حالة الاستقرار المعيشي وتعزز من برامج الحماية للشرائح الأوسع من المجتمع، والتي من خلالها نستطيع ان نطمئن لاحقًا لتعزيز حالة الأمن الاجتماعي والاستقرار المجتمعي المنشود، وتلك قضية لن نبلغها الا بمزيد من التوافق والفهم المشترك الذي هو من صلب عملنا السياسي والاقتصادي والتنموي خلال السنوات الأربع القادمة وصولا لتحقيق أهداف التنمية الشاملة التي تحدثت عنها رؤية البحرين 2030.

سخط شعبي من برنامج الحكومة

وعود فضفاضة وغياب آليات ومعايير التنفيذ

المحامي
حسن إسماعيل

المتعارف عليه إن أي برنامج، أياً كان المجال الذي يتناوله، يتعين أن يضع المحاور العامة ثم يدخل في تفاصيل كل محور ويضع الخطط اللازمة للتنفيذ، ويحدد مضمون كل خطة من حيث الأهداف والتكلفة وكيفية التنفيذ ومصدر التمويل ومدة الإنجاز الزمنية ومعيار يقيس مستوى النجاح والذي بموجبه تتم محاسبة المسؤولين عن تنفيذ الخطة عند انتهاء الزمن المحدد، ومن اطلع على برنامج عمل الحكومة في الكويت 2022- 2026 سيجد أنه سار في هذا الاتجاه وتضمن لأول مرة مشاريع محددة التكاليف المالية والمدة الزمنية.

وبتطبيق ذلك على برنامج الحكومة في البحرين نجده من حيث المعنى والمضمون ابعد عن أن يكون برنامجا، فهو عبارة عن أهداف ونوايا ورغبات وتمنيات ووعود عامة وفضفاضة، بحيث يستحيل على مجلس النواب محاسبة الحكومة على مدى تنفيذها وهوما يتعارض مع ما قصده المشرع الدستوري حين أضاف المشرع الدستوري طيقا لتعديلات الدستور 2012 فقرة ثانية للمادة (46) تعطي لمجلس النواب الحق في إقرار أو عدم إقرار البرنامج الذي تقدمه الحكومة الجديدة التي يختارها الملك، ورتب على عدم الإقرار في المرة الأولى بأغلبية أعضاء المجلس على الحكومة إعادة تقديمه إلى المجلس بعد إدخال ما تراه من تعديلات عليه، وإذا رفضه المجلس بأغلبية الثلثين في المرة الثانية ترتب عليه استقالة الحكومة وإذا لم يقر المجلس برنامج الوزارة الجديدة بذات الإجراءات والمدد السابقة، كان للملك أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة ويعين وزارة جديدة

فاذا كان برنامج الحكومة كما ينص التعديل الدستوري يترتب على عدم إقراره من قبل مجلس النواب إعادته للحكومة أو استقالة الحكومة بل قد يترتب عليه حل المجلس، وأن الموافقة عليه تكون قد حازت على ثقة المجلس، كما جاء المذكرة التفسيرية للتعديلات الدستورية والتي تؤكد واتفاقاً مع ما انتهى إليه حوار التوافق الوطني اتجهت هذه التعديلات الدستورية إلى تعزيز الدور الرقابي لمجلس النواب بما يؤدي إلى قيام المجلس بهذا الدور منفرداً.

وأكثر من ذلك فإن اللائحة الداخلية حسب المادة (137) وإن أجازت توجيه الأسئلة قبل إقرار برنامج الحكومة فإن هذه الأسئلة لا تُبَلَّغ إلى مَن وُجِّهت إليهم قبل إقرار برنامج عمل الحكومة.

يعاني البرنامج من غباب لتحديد واضح للأهداف المراد تحقيقها من خلاله

لا يصحّ القبول بما ارتأته الحكومة أن يكون برنامجها «وثيقة سياسية» عامة للدولة

كما لا يدرج أي استجواب في جدول الأعمال قبل عرض الوزارة لبرنامجها حسب نص (145)، لا تدرج طلبات المناقشة العامة قبل أن تقدم الحكومة برنامجها، وينتهي المجلس من مناقشته، ويصدر قراره في شأنه (174). بل أن التعديلات الجديدة التي صدرت مؤخرا طالت حتى الاقتراح برغبة فنصّ التعديل على المادة 127 (لمجلس النواب بعد إقرار برنامج الحكومة إبداء رغبات مكتوبة للحكومة في المسائل العامة).

فاذا كان برنامج الحكومة بالمعني الذي نص عليه الدستور وبالدور الذي يلعبه في تأخير استخدام وسائل الرقابة البرلمانية على النحو الذي ذكرناه فهل يجوز أن تقدم الحكومة هذا البرنامج بالشكل والمضمون الذي جاء به؟

بالطبع لا يجوز ذلك أن البرنامج في الأهداف التي نص عليها والمتعلقة بالعمل والصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي والسكن أي بالأوضاع المعيشية للمواطنين شأنها شأن كل الاهداف والاسس والمحاور التي أشتمل عليها، جاءت تحت عناوين عامة و نقص بالغ ليس في عدم تحديد واضح للأهداف فحسب بل في غياب الجدول الزمني للتنفيذ يتمتع بدرجة مقبولة من الدقة وهو الامر الذي سيتعذر معه تقييم نسبة ومستوى انجاز ما اشتمل عليه البرنامج من اهداف تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنوات الاربع القادمة بل أن غياب البرنامج الزمني سيؤدى إلى صعوبة في تحديد مسؤوليات التقصير وإجراءات المحاسبة، كما أن البرنامج يفتقر إلى تقييم برنامج عمل الحكومة السابق للسنوات (2019 - 2022) ما تحقق منه ومالم يتحقق.

وبناء عليه وهدياً بما تقدّم نقول:

1-لا يصحّ القول على الإطلاق أو القبول به بما ارتأته الحكومة أن يكون برنامجها «وثيقة سياسية» عامة للدولة تستعرض السياسات العامة للدولة، على أن تتم الإشارة للتفاصيل في الميزانية العامة للدولة، كما لا يصح ايضاً أن نبرر عدم وجود تفاصيل في البرنامج بأن (اللائحة الداخلية لمجلس النواب والدستور لم يحددا شكلا محددا لبرنامج الحكومة.

ذلك أن هذه الرؤية وهذا التبرير فيه اعتداء على قصد المشرع الدستوري حين قرر صراحة في المادة سالف الذكر على أنه برنامج، وقد أوضحنا ما المقصود بالبرنامج فيما تقدم والبرنامج يختلف عن الوثيقة السياسية التي تعني ميثاق تقدّمه السلطة السيادية للدولة إلى فردٍ أو مؤسسةً أو مدينة، حيث تمنح حقوقاً، أو صلاحيات، أو امتيازات، أو وظائف معينة، ولو شاء المشرع لنص على أن تقدم الحكومة وثيقتها السياسية لا برنامجها.

2- وإذا كان صحيحا نسبيّا القول (من الصعب على الحكومة إعداد برنامج مفصل خلال شهر واحد) ولكن يبقى صحيحا بالمطلق القول بأنه من المعيب أن تعد الحكومة برنامجا غير مفصل وهي تملك من الإمكانيات الفنية واللوجستية ومن المستشارين وتملك من الوقت اللازم لإعداد مثل هذا البرنامج.

3- وإذا كنا نتفق نسبيا مع التصور الذي يربط برنامج الحكومة مع الميزانية العامة، إذ يصح هذا التصور حين تحدد الميزانية العامة بيانا للدعم الحكومي المباشر، فإن هذا التصور لا يتفق مع العديد من محاور البرنامج. فما علاقة الميزانية العامة بما ينصّ عليه البرنامج على توسيع الحقوق والحريات الدستورية على تطور التشريعات، إذ ليس كل ما ينص عليه البرنامج مربوط بالميزانية العامة ولا يدعونا ذلك للموافقة عليه، طالما جاء دون الأسس التي يجب أن يكون عليها.

فحين نطلب في البند المتعلق بتوسيع الحقوق والحريات الدستورية على تطور التشريعات مثلا بضرورة أن (تلتزم الدولة بإعادة النظر في التشريعات الناظمة للعملية الانتخابية بما فيها تلك التي صدرت بأداة المرسوم)، فان ذلك لا علاقة له بالميزانية العامة، وكان على البرنامج على الأقل أن ينص على ما توصلّ إليه حوار التوافق الوطني من توافق على (إعادة النظر في الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدالة) الواقع كشف عن عيوب ونواقص في النظام الانتخابي في البحرين كان المنبر التقدمي قد قدم بمرئياته حولها لمؤتمر الحوار الوطني.

السخط الشعبي واقعي ومشروع

يسود سخط وغضب من المواطنين على ما احتواه البرنامج من محاور ومرئيات، عبّر عنها المواطنون من خلال المجالس الأهلية ومن خلال منصات التواصل الاجتماعي وهو سخط وغضب مشروع خاصة فيما محور المتعلق برفع المستوى المعيشي للمواطنين، وفي هذا الصدد اشير إلى ما يلي:

في ندوة عقدتها الجمعية البحرينية للشافية بتاريخ 4 من هذا الشهر حول البرنامج الحكومي الواقع والطموح تحدث فيها الدكتور ميرزا القصاب في المحور الثالث من البرنامج (التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية)، وأشار إلى الهدف الذي جاء تحت المحور وهو (الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى التي تهدف لنمو الاقتصاد، وتخطيط المدن الجديدة) هل أحد يعرف ما هي هذه المدن الجديدة؟ لا يحدد البرنامج مكان هذه المدن ولا تكلفتها، لكن الدكتور القصاب أوضح انه سيتم تخصيص هذه المدن على خمس جزر على ارضى مغمورة في البحر وتشمل فشت الجارم والعظم وان تكلفتها اكثر من 30 مليار دولار وسيقام عليها مطار ومساكن فاخرة ومنتجعات سياحية، وأشار إلى تأثير ذلك على الأمن الغذائي الذي وضع كمحور من البرنامج على اعتبار أن فشت الجارم والعظم من أهم مصائد الأسماك ومصدر للمخزون السمكي، ونحن نشاطر ما ذهب إليها ولكن السؤال الأهم من ذلك أليست هذه الأراضي المغمور في البحر تعد من الثروات الطبيعية ملك الدولة بنص المادة (11) من الدستور التي تقضي على ان (الثروات الطبيعية جميعها ومواردها ملك الدولة، تقوم على حفظها وحسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني)، وأنها تعد من الأموال العامة لها حرمة ويجب حمايتها طبقا لحكم المادة (9/ب) من الدستور التي تنص على أن (للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن).

أليس لهذه الثروة الطبيعية الاراضي وما يقع عليها من استثمار من ثمن يتعين يكون مدرجا في إيرادات ميزانية الدولة العامة، اين برنامج الحكومة من كل هذا؟ اين هو القانون الذي ينظم عملية الاستثمار حسب نص المادة (نص المادة 117 / أ من الدستور (كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدود، وتكفل الإجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة). وهذه قضية جوهرية من القضايا الهامة التي غيبها البرنامج الحكومي.

بصراحة

الفقـــراء يـــدفعـــون الثمـــن غـــاليـــاً....دائمـــاً

المجالس الأهلية والسوشال ميديا وغيرها من وسائل الاتصال ،في الأسابيع الماضية تضجُّ بالأحاديث والتعابير عن الحالة المزرية التي وصل إليها المواطنون، فالوضع المعيشي لا يحتمل والتكاليف المالية تشكل عبئاً ثقيلاً على المواطنين ناهيك عن التردي في الخدمات العامة، الصحة، التعليم، الإسكان) تزايد أعداد العاطلين عن العمل، ومن سنوات لا توجد مخرجات من هذه الأزمة المزمنة، الحلول بسيطة إذا وجدت طريقها نحو التفيذ بإرادة شجاعة قادرة على اتّخاذ القرارات الهامة، وأولها إحلال المواطنين في العديد من وزارات ومؤسسات الدولة محل العمالة الوافدة وبتكاليف مالية أقل، وأثبت البحريني جدارة وكفاءة في أكثر من وظيفة عندما تسند إليه، وهذا ينطبق أيضاً على القطاع الخاص في وظائف عدة .

فاضل الحليبي

المطلوب تغيير جذري في أنماط التفكير التقليدي لدى المسؤولين في الدولة في كيفية التعاطي مع القضايا التي تمسُّ حياة الناس، التطبيق يبدأ من إعادة هيكلة المسمى الوظيفي للعديد من الوظائف، وإحلال المواطنين العاطلين عن العمل في تلك الوظائف التي تشغلها العمالة الوافدة في القطاعَين العام والخاص، هذا لا يقلِّل من المصاريف المالية للدولة والشركات الخاصة، بل سوف يؤدِّي إلى استقرار اجتماعي ونفسي ومعنوي للمواطن العاطل عن العمل لسنوات طويلة، سوف يساعد في التخفيف من التزاحم على الخدمات في الصحة والتعليم والبلديات وفي الشوارع عندما تقلل من العمالة الوافدة والسائبة وغير الماهرة في بلادنا .

مرة أخرى نقول الإرادة الوطنية الشجاعة هي التي تقرر موضوع السير في الاتجاه الصحيح وتبني وطناً يتمتع أبناؤه بخيراته وثرواته .

موضوع آخر يشكل قلقاً دائماً للمواطنين، وهو أكبر خطأ أُرتكِبَ بحق شعبنا، عندما تمَّ تجنيس الآلاف من جنسيات مختلفة في السنوات العشرين الماضية لا مثيل لها في دول المنطقة، والأعداد الكبيرة منها لم تقدم خدمات إلى الدولة ولا تمتلك المؤهلات العلمية والأكاديمية لسيتفيد منها الوطن، كما لا ينطبق على بعضها قانون الجنسية الصادر في عام 1963، ففي بلد مساحته صغيرة 750 كيلومترامربعاً، والكثافة السكانية نسبتها عالية حوالي مليون ونصف البحرينيون مع الأجانب، لا يحتاج إلى زيادة النسبة المئوية مرتفعة في السكان من حيث المساحة (الأرض)، لقد شكَّلَ التجنيس عبئاً كبيراً وضاغطاً على الخدمات الأساسية (التعليم، العمل، الصحة، الإسكان، الكهرباء والماء، المرافق العامة)، الشكاوى والتذمُّر من هذا الفعل يوماً عن يوم يزداد.

بالمناسبة كتبتُ مقالاً عن التجنيس خطورته وتأثيراته السلبية في المجتمع قبل عشرين عاماً، وحالياً تفاقم الوضع، في ظل هذا الواقع الصعب الذي يعيشه المواطن، طرحت الحكومة برنامجها للأعوام القادمة 2026/2023 في مجلس النواب 2022، وجرت مناقشات عليه وشكلت له لجنة برلمانية لتقدم مرئياتها، وبتاريخ 12 يناير 2023 تم عقد جلسة استثنائيه لمجلس النواب مع ممثلي الحكومة من الوزراء، وبعد مناقشات من قبل النواب والوزراء، وبعد أن أعطت الحكومة الضمانات شفهية بأنها سوف تلتزم بالتعديلات أو بالأحرى بمرئيات النواب التي أدخلت على برنامج الحكومة، تمت الموافقة عليه بإجماع النواب، السؤال هل تلتزم الحكومة بتلك الضمانات ولا تخذلُ النوابَ والمواطنين معاً، هل تصدق الحكومة في وعودها؟

كما تعاني فئة واسعة من المتقاعدين ظروفاً وأوضاعاً صعبة وزادت بعد أن تمَّ توقيف الزيادة السنوية 3٪ من مجلس النواب 2018، وهي التي يعتمد عليها المتقاعدون في تسيير حياتهم المعيشية على مدار السنة، وإذا بها تتوقف، ويتساءل العديد من المتقاعدين أين ذهبت أموالهم، ومن المسؤول عن ضياع تلك الأموال، أموال شاق العمر لا يتمتع بها أصحابها؟

موخراً كشف تقرير صادر عن البنك الدولي بأن معدل التضخم في البحرين وصل إلى نسبة 12.7٪ هي الأعلى بين دول الخليج الست، مما أدى إلى ارتفاع في أسعار الأغذية وغيرها من المواد والسلع، وهذا مؤشر خطير، يشكل عبئاً مالياً إضافياً على المواطنين بالإضافة إلى الضرائب والرسوم المتزايدة.

أثارت تصريحات بعض التجار في الصحافة المحلية حول الإجازات والعطل الرسمية استياءَ المواطنين ضدهم، وكأن بهم لا يعرفون قوانين العمل في معظم بلدان العالم أو يعرفونها ويتجاهلونها من أجل مصالحهم،

مثل هؤلاء التجار في بلادنا لا يهمهم راحة موظيفهم أو عمالهم ويستكثرون عليهم الإجازات السنوية والعطلات الرسمية، يريدون تقليصها، همهم جني الأرباح المالية حتى لو كانت على حساب الموظفين والشغيلة، مثل هؤلاء الجشعين لا يمكن أن يثقوا بقدرات وكفاءات البحرينيين

على الحكومة عدم التخلي عن الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وأن تتوقف عن النهج النيولبيرالي المدمر، لكي لا يتحول إلى خيار أو مسار ثابت في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتكون آثاره سلبية وكارثية على المواطنين.

رغم التعديلات النيابيّة عليه

قضايا جوهريّة أغفلها برنامج الحكومة

أقرّ مجلس النواب في جلسته الاستثنائية التي عقدت في ١٢ يناير ٢٠٢٣ برنامج عمل الحكومة في نسختها الثالثة كما سبقها برنامجان في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ ولمدة ٤ سنوات وفق التعديلات الدستورية الصادرة عام ٢٠١٢، ضمن توصيات ومرئيات الحوار الوطني لتحقيق هدف «تعزيز رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية وإعطائها دورًا أكبر في تمثيل الإرادة الشعبية من خلال تمكين مجلس النواب من مناقشة برنامج عمل الحكومة وقبوله أو رفضه" ورغم ما تمّ من توافق بتعديلات مهمة أدخلت على هذا البرنامج وأهمّها:

إعادة صياغة عنوان أولى الأولويات للبرنامج من "أمن واستقرار وعدالة" الى "عدالة أمن، إستقرار" ليتوافق مع ما تنصّ عليه المادة الرابعة من الدستور.

رفع المستوى المعيشي للمواطنين وبما يحافظ على مكتسباتهم، والتأكيد على تلبية احتياجاتهم الأساسية بما يوفر لهم حقهم الكامل من الحياة الكريمة، وبما يضمن خلق فرص واعدة لهم، وللشباب منهم خاصة.

التأكيد في المحور السيادي على تعزيز الوحدة الوطنية وإقتصار مواصلة تعزيز علاقات التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية والدول الصديقة وحذف كلمة الحليفة.

وفي الجانب الحقوقي التأكيد على حماية حقوق النقابيين وتعزيز دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني

وفي محور الخدمات الصحيّة التأكيد على سهولة وسرعة حصول المواطنين على الخدمة الصحية الأساسية بشكل مجاني استمرار جهود مكافحة الفساد المالي والإداري، وتعزيز الوعي والممارسات الأكثر نزاهة وشفافية والمحافظة على المال العام إلا أنّ هذا البرنامج الذي اتسم كالبرامج التي سبقته بالعموميات وخلا من العديد من المرتكزات لأي برنامج عمل كسابقيه، ورغم التعدلات والاضافات من قبل مجلس النواب إلا أنه بقى دون ما تحتاج له البحرين وما تواجهه من تحديات ومنها:

أولاً: بنية البرنامج

– لم يتم إجراء تقييم ومراجعة للبرامج السابقة ومدى نجاحها، وما إذا تم تحقيق أهدافها أم لا ؟ وما هي الصعوبات والتحديات التي واجهتها الحكومة في تنفيذها؟ وهل تم موافقة هذا البرنامج مع متطلبات رؤية البحرين 2030 أم لا؟

– لم يتم تضمين البرنامج أية رؤية عن اي من التشريعات التي يحتاج الى تعديلها فبرنامج عمل الحكومة لتنفيذه يحتاج بالاضافة الى الاموال المرصودة في الميزانية إجراءات وتشريعية، كما لم يربط يربط ببرناج زمني لتنفيذ اي من خطواته.

ثانيًا: الدين العام

عدى فقرة "تنفيـــذ السياسات والإجراءات التي تهدف لتحقيق التوازن المالي والاستدامة المالية وحسن إدارة الدين العام بما يحقق الخير للوطن والمواطن." لم يتم التطرق إلى آلية الحد من تصاعد الدين العام وبوتيرة

فلاح هاشم

معالجة تنامي الدين العام والملفات المعيشية للمواطنين واسترجاع حقوقهم المكتسبة وتفعيل الحقوق الدستورية وغيرها تحتاج الى تشريعات ورؤى غابت عن برنامج عمل الحكومة

مخيفة وصل إلى نسب خطيرة بالنسبة الى الناتج القومي الإجمالي وتجاوز ما تمّ اقراره من مجلس النواب بتحديد سقف اعلى للدين العام وهو 15 مليار ليصل الى 17 مليار دينار دون اي مبرر قانوني او حتى إقتصادي أومشاريع احتاج لتنفيذها صرف هذه المبالغ عليها. وغابت الرؤية والحديث عن هذا الدين وكأنما المجلس ساكت إذا لم نقل مبارك لهذا النهج في مواصلة الاقتراض والذي بات يُكلّف خدمته البلد اكثر من 700 مليون دينار ويستهلك من مواردنا الوطنية الشحيحة الكثير على حساب قوت ومعيشة المواطنين.

ثالثًا: التشريعات

كل ما يقال من تطمينات باسترجاع حقوق ومكتسبات المواطنين تحتاج إلى تشريعات كان الأجدى تضمينها في البرنامج بأزمنة وتواريخ محددة يتم فيها إنجازها، وعدم تحميل المجلس ذلك بحكم طول دورة التشريع التي تأخذها، إذا لم نقل صعوبة تمريرها إذا ما إرتأت الحكومة غير ذلك، كما أنّ الاتكاء على الميزانية لن يعالج تلك المسائل فالميزانية مختصة بالأمور المالية الخاصة بالدولة فقط.

رابعًا: مكتسبات المواطنين

وخير مثال على ذلك المتقاعدين فقد وردت ايضاً في برنامج 2018 عبارات مثل:

تعمل الحكومة على تنفيذ هذه التوجهات، مع الحفاظ على مكتسبات المواطن الحالية، ودون تحميله أي أعباء إضافية مستقبلية.

مراجعة وتحديث التشريعات في جميع القطاعات بما يتناسب مع املتغيرات املرحلية وبما يحافظ على مكتسبات الوطن والمواطن.

تعزيز استدامة الصناديق التقاعدية تجاه الأجيال الحالية والقادمة بما يضمن قدرتها على الإيفاء بالحقوق والمزايا التقاعدية المكتسب.

ومع ذلك تقدمت الحكومة بمجموعة من القوانين واقرّها المجلس الوطني بغرفتيه تنال من حقوق المواطنين المكتسبة وحملتهم اعباء إضافية في كل من قوانين التقاعد وزيادة ضريبة القيمة المضافة وهذا ما يبقي الهواجس من عدم جدية الحكومة في معالجة مثل هذه المواضيع وإستمرار تحميل المواطنين تبعات سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الغير حصيفة.

خامسًا: الإسكان

فرغم ما أعلن من انجازات كبيرة في توزيع الخدمات الإسكانية إلا أن سنوات انتظار المواطنين لتلبية طلباتهم المتقادمة في ارتفاع وتزايد، بحيث وصلت في معظم مناطق البحرين إلى اكثر من 22 سنة.

سادسًا: ملف البطالة

خلى البرنامج من آلية لحلّ هذا الملف، فبدون برامج مرتبطة بهيكلة الاقتصاد وفرض قوانين حمائية للمواطنين في سوق العمل فإن معالجة مشكلة البطالة مستحيلة.

وأخيراً فإن الديمقراطية وتمكين الشراكة المجتمعية لتحقيق وتعزيز العدالة والأمن المجتمعي والمساواة غير ممكنة بتجاهل مجموعة القوانين المقيدة للحريات والمعيقة لمؤسسات المجتمع الأهلي والمدني والجمعيات السياسية وتكبل مشاركة المواطنين، وتعيق من ممارسة حقوقهم الدستورية لما لها من أولوية يجب ان تتم معالجتها، وأن لا تغيب عن بال السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالبلاد بحاجة إلى جهود ومشاركة جميع المواطنين بتمكينهم من ممارسة حقوقهم على مستوى عالٍ من المسؤولية.

فـاســـدون يحملـــون رايـــة حقـــــوق الإنســـــان..!

فى اليوم التالى مباشرة، أي في العاشر من ديسمبر جاءت مناسبة اليوم العالمى لحقوق الانسان رافعة شعار "الكرامة والحرية والعدالة للجميع"، وهى الحقوق التى، وفقا للأمم المتحدة، تواجه تحديات متشابكة وغير مسبوقة ولا تُحترم كما يجب فى العديد من البلدان ومن بينها بلدان مدرجة فى قائمة أسوأ منتهكي هذه الحقوق رغم توقيعها على الاعلان العالمى لحقوق الانسان.

خليل يوسف

ولا نعلم ما إذا كان هذا التتابع الزمنى بين المناسبتين جاء بمحض الصدفة أم لا، باعتبار أن العلاقة بين الفساد وانتهاكات حقوق الانسان وثيقة الصلة وعميقة الارتباط، لذلك لا عجب أن نجد أن الدول الأكثر انتشاراً للفساد فيها، هى أيضا أكثر الدول انتهاكاً لحقوق الانسان، ولا عجب أيضاً حين نجد أن من بين هذه الدول من يحمل فى مناسبات مختلفة راية محاربة الفساد، وراية حقوق الإنسان.

الفساد و نحن هنا لسنا فى وارد التعريف به، فالمعروف لا يعرّف، ولا بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتى تعتبر الصكّ القانوني الدولى الشامل والوحيد فى مواجهة الفساد، يضرب الكثير من القيم، ويخرق القانون، ويلتهم أولاً واخيرا حقوق الناس، هو موجود في كل دول العالم، لكنه فى بعض الدول يبرز أكثر توحشاً حين يتغلغل فى كل شأن وأمر ومجال وميدان، يحوّل العيوب الى مصائب، وحين تكون قدرات الفاسدين عصيّة على المواجهة، وحين يكون من هم معنيون بالتصدي للفساد عاجزين، أو مهادنين، أو متواطئين، أو مستفيدين، او جزء من منظومة الفساد، ينهبون ويعظون وفسادهم يزكم الأنوف، هل يمكن ياترى فى هذه الحالة ان نعلق آمالاً على تطبيق حقوق الانسان، مبادئ وقيم وقناعات وقواعد وارادات واخلاقيات وممارسات وليست مجرد شعارات تردد للاستهلاك العام والخاص كما يحدث الآن فى العديد من المجتمعات والدول وكأن هناك من دشن حالة من التعايش مع الفساد، جعله منهج حياة وأسلوب عمل، لذلك لم يكن غريباً ان نجد نجوم الفساد وقد باتوا نجوماً فى العديد من المجتمعات.

يمكن فى هذا السياق أن نستعيد الى الأذهان ما قاله أمين عام الأمم المتحدة فى اليوم العالمى لمكافحة الفساد، كلام يستحق التأمل، الرجل يقول "إنه منذ عدة سنوات يثور الغضب ويسود الإحباط بسبب القادة الفاسدين والحكومات الفاسدة، وأزمة كوفيد 19 هيأت فرصاً إضافية للفساد، وتطوير اللقاحات والعلاجات زادت مخاطر الرشوة والتربح " ..!، وهذا يعنى فى أبسط تحليل كيف تغلغل الفساد، وكيف استثمر الفاسدون الأزمات وأسوأ الظروف، حتى وان كانت مرتبطة بحياة الناس، لا تهمهم حياة الناس ولا عافيتهم ولا صحتهم ولا كل ما يهدد الحاضر والمستقبل، بل يخرجون فسادهم من رحم التحديات، الأزمات عندهم تولّد فرصاً، فسادهم أولاً وأخيراً يلتهم حقوق الناس، يضربها فى الصميم، ويتعاظم هذا الفساد فى ظل غياب قيم بذاتها، سيادة القانون، الشفافية، المحاسبة والمساءلة، والمساواة، حرية الرأي والتعبير، حرية تداول المعلومات، الحوكمة الرشيدة، كل ذلك لا يهم الفاسدين ولا يعنيهم حتى وان ظهروا بمظهر الحريصين على الصالح العام، او مدافعين عن حقوق الناس.

هناك تقارير صادرة عن هيئات ومنظمات دولية أكدّت أن الدول الأكثر انتشاراً للفساد فيها هى ايضاً أكثر الدول انتهاكاً لحقوق الانسان، وأن افضل الدول فى احترام حقوق الانسان هى ايضاً أفضل الدول الملتزمة بالشفافية والحاكمية الرشيدة، والفاعلة على صعيد محاربة الفساد عبر أجهزة معنية بالرقابة والمساءلة وايجاد الضوابط اللازمة لإنفاق المال العام، وهذه الدول ركّزت على بلورة رؤى اجتماعية قوامها مزيد من العدل لصالح الإنسان ومزيد من الاعتبار لصالح الإنسان، وعندما تتحدث عن الواجبات فإنها لا تنسى الحقوق .

هناك من يرى أن الربط بين الفساد وانتهاكات حقوق الانسان لم يظهر بصورة واضحة على المستوى الدولى الا خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة خلال المؤتمر الدولى الحاشد لمنظمات وهيئات المجتمع المدني العاملة فى مجال مكافحة الفساد الذى عقد فى اكتوبر 2011، حين خصصت جلسات عن العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان، ومن ثم عمل المجلس الدولي لحقوق الانسان على إصدار أول وثيقة حول هذا الربط الذى

خلاصته أن الفساد يشكل انتهاكاً واضحا لحقوق الانسان، واصبح وجود منظمات مجتمع مدنى قوية وفاعلة ومستقلة، وتقوم بدور فى مكافحة الفساد من خلال قيامها بأدوار توعوية ووقائية وعلاجية، واعداد الدراسات والبحوث والتنسيق مع المنظمات الدولية، الى جانب دورها فى مجال الدفاع عن حقوق الانسان، من ضمن المؤشرات التى يقاس بموجبها تقدّم الدول وتطوّرها.

اذن هناك قناعة باتت راسخة على المستوى الدولى أن الفساد يرتبط ارتباطًا وثيقاً مع حقوق الإنسان، وانه كلما زاد معدل الفساد وتفشى، انخفض معدل حقوق الانسان، وعليه فان محاربة الفساد والسيطرة عليه ليس فقط ضرورة من أجل تنمية اقتصادية افضل، وانما من اجل حماية حقوق الانسان والتمتع بها وبقيم النزاهة وازالة ما يعيق التنمية وينشر الفقر والجهل ويحول دون وصول الحقوق لأصحابها ومن يستقرئ حقوق الإنسان الأساسية التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الانسان والوثائق الدولية يخلص إلى أن الفساد بكل أشكاله وصوره مثال صارخ وواضح لانتهاكات حقوق الانسان بما فيها حقوقه المدنية والسياسية، وهى حقوق الشعوب، لا منحة من زعيم او رئيس أو ملك أو حاكم أو نظام، حقوق خالدة ليست عطايا او هبات او مكرمات من أي منهم.

المطلوب بذل المزيد من الجهد المقرون بكثير من الجدية والاصرار على تخطى المشاركات الاحتفالية الباهتة وترديد العبارات الإنشائية المعهودة تجاهها، وتشكيل هيئات شكليّة، المطلوب هو الالتزام بكل مقتضيات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وكذلك بكل ما يقتضيه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وبكل مقتضيات الديمقراطية لما لها ارتباط بهذا الأمر وذاك، مع التأكيد بأن المطلوب ليس شكل الديمقراطية، المطلوب هو حقيقة الديمقراطية، أو جوهرها، لا ديمقراطية زائفة تضرب الديمقراطية الحقيقية فى الصميم، على الجميع الاقتناع بذلك وبهذا الربط، والعمل بكل ما يقتضيه ذلك، و حتى لا يظل هناك فاسدون يرفعون راية حقوق الإنسان .

لنفكّر مليّا

قاسم الحلال

هموم المتقاعدين

التقاعد يجب أن يبنى على قواعد واسس سليمة، ويجب أن يكون الراتب للمتقاعد معافياً لامدمراً، أي يجب أن يكون داعماً حقيقياً لمعيشته، وذلك بناءً على تعهد المؤسسات والشركات في القطاعين التي أكدت على حماية المتقاعد في الكبر والمرض والشيخوخة، حيث اعطى المتقاعدون زهرة شبابهم، وعززوا دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وانتعش وازدهر الوطن بكفاحهم، في زمن لم يكن للعمالة الاجنبية يد في هذا التطوّر الكبير، حيث كان أحد أعمدة التنمية وواضع حجر الاساس للأجيال القادمة، وفي خطوة بناءة نحو العمل الاستراتيجي.

فوق معاناة المتقاعد في شحّة الراتب، والاحباطات التي يعاني منها، حيث وقف علاوة الـ 3٪ وتطبيق القيمة المضافة، يستلزم قرارات حاسمة وصدق النية والامتثال في التطبيق حتى نستطيع أن نقول إننا نسير في طريق صحيحة مهما بلغت الصعاب، بها نستطيع التغلب على هذه الصعوبات.

ومن أجل إيصال صوت المتقاعدين يجب الاهتمام بتنفيذ الوعود والتوصيات التي يأمل المتقاعدون البت فيها والشروع في المستجدات التي أثقلت كاهلهم، وسبق بأن رفعت رسائل وخطب تطالب بتحسينات في ظروف المتقاعدين المعيشية.

وعلى هذا الأساس سبق وأن أعلنت أطراف استعدادها لتبني هذا الملف وبذلت جهوداً بهذا الصدد، لكن لا نعرف عند أي طريق توقفت، ومن بين هذه الأطراف جمعية الحكمة للمتقاعدين والتي تبنت تنظيم التجمع للمتقاعدين، ورفعت توصيات عن طريق سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة إلى جلالة الملك بعد ان جاء الكثير من المتقاعدين برسائل وخطب باقتراحاتهم التي اوضحوها مدى تأزمهم، اليوم نتساءل ما الذي سيتمخض بعد طول هذا الانتظار، خصوصاً وأن الصحافة قامت مشكورة بالوقوف إلى جانب المتقاعدين، حيث القلم المراقب لما يدور بصدد هذا الملف.

لماذا المقاطعة؟

فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها، نرى أهميّة المشاركة وسلبية المقاطعة، رغم أن هناك الكثير من السلبيات في جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الهامة كالصحة والسكن والعمل، وهناك هضم لحقوق المواطن، وبالمقابل يصرّ المواطن على حقه في العلاج وتوفير سكن لائق وعمل ليوفر له ولعائلته المعيشة، فأين الخطأ من اصرار المواطن على الحصول على هذه المطالب عن طريق البرلمان.

حينما يصرّ المقاطعون بأن المجلس النيابي لا يحقق لهم شيئاً، نقول كيف تريد مجلساً يحقق لك مطالبك وأنت لا تطالب بها في مؤسسة معترف بها، حيث أن هذه فرصة للإصرار على طرح ما تطالب به، فإن السلبية موجودة، لكن الاصرار عبر القنوات الشرعية أفضل رغم صعوبة الحصول على هذه المطالب، إن وضع كل النواب في قالب السلبية خطأ، فهناك المخلصون لمطالب الشعب ولو انهم أقلية، وهذا راجع لوعي المواطن في اختيار نوّاب لا يمثلون إلا أنفسهم.

ان المواطن في حاجة إلى ضروریاته، وينتظر من ممثليه الدفاع عن مكتسباته، علينا أن نستغل المناخ الديموقراطي بشكل إيجابي، وأن نحترم هذا، حكومةً ونواباً، وان نفعّل القوانين التي تخدم المواطن وخصوصاً الاحتياجات الراهنة، التي أصبحت معدومة رغم أنها عصب لمقومات المعيشية دون التفافات وتأجيل، لأن هذا يُكرّس النظرة السلبية لأن الكثير من المواطنين صدموا بعدم الحرص في متابعة احتياجاتهم من قبل الكثير من النوّاب الذين خذلوهم في شتى الميادين وخاصة المباشرة.

ممنوع من التداول

في العام ٢٠٠٢، كتبت هذا المقال واعيد كتابة اجزاء منه اليوم للمقارنة بما كنا عليه وما اصبحنا فيه «سؤال: هل من الممكن ان تتواجد في سيبيريا وانت في البحرين ؟
سؤال افتراضي قد تقولون، لكنه حدث ويحدث كل يوم وفي كل مكان في العالم الثالث، أن ترى نفسك منفيًا ومبعدًا بينما تعتقد أنك في الوطن، والذين اكتووا بهذه الظاهرة العجيبة أسمّوا انفسهم «الممنوعون من التداول».

عصمت الموسوي

إنها فئة لا شأن لها بالسياسة احياناً، لم تصدر بحقّها يوماُ أحكام قضائية ولا سوابق مخالفة لها حتى في السجل المروري، مع ذلك حرمت هذه الفئة ولسنوات بل ربما عقود، من الحضور والتواجد والظهور والنجاح والإنجاز، وقد خضع هؤلاء ولسنوات طويلة في أعمالهم الحكومية وأنشطتهم الخاصة لقانون شفهي غير مكتوب وغير واضحة احكامه ومدد عقوبته، وهو قانون أشد قسوّة وألماً من غيره من القوانين، فالمشمول بهذا القانون او المتضرر – اذا كان موظفاً رسمياً على وجه التحديد – لا يدري لمن بيث شكواه ولمن يتظلم، إذ انه لا يملك أدلة مادية ملموسة على استهدافه او استبعاده من الترقيات والحوافز والمكافآت والدورات المهنية التدريبية ومن قوائم المدعوين والمكرمين في الحفلات السنوية، ومن رحلات وبرامج السفر الخارجية، حتى تلك المشاريع الخاصة التي يدشنونها وحدهم وعلى نفقتهم الخاصة لا تلبث أن تتبدد وينفضّ عنهم الشركاء أو يحجمون عن الاستمرار معهم فيها دون مبررات، أو ربما قد يخرج هؤلاء الشركاء ويعلنون على الملأ براءتهم من تلك المشاريع وتنكرهم لأي شراكة فيها.

وعليه فمن المستحيل ان تجد صورة أحد اولئك "الممنوعين من التداول" منشورة في أي مطبوعة أو جهاز إعلامي رسمي أو خاص، كما لن تراه يوماً يدلي برأي أو تصريح، أو مدعواً إلى مؤتمر أو فعالية عامة كأقرانه وزملائه في هذا المجال أو ذاك، لذا فقد عاش «المنوعون من التداول» حياة ضيقة ومحدودة ومحاصرة وعالية التوتر، اذ ظلّ الخوف والتوجس يعتريهم من الإقدام على أي مشروع جديد، وتبدو الصورة أمام هؤلاء مشوشة ومبهمة، إذ قد يسئ احدهم فهم وقراءة الأشياء والبحث في بواطنها وجذورها فيتهمون من حولهم، زملاءهم وأصدقاءهم أو أعداءهم، او ربما حتى أزواجهم بالكيد لهم او التآمر عليهم أو الوشاية بهم، وقد يركنون إلى حقيقة أن ثمة أشباحاً غير مرئية تتحكم في مصائرهم، أو أن نحساً من نوع ما يحيط بتحركاتهم، إذ لا توجد أوراق وتصاريح واضحة بحقهم تقول بالرفض أو المنع أو غيره".

انتهى المقال الذي أوجزت جزءاً منه لأقول إن الممنوعين من التداول بالأمس نعموا بفسحة زمنية من التداول امتدت لعشر سنوات، وذلك في أعقاب انطلاق المشروع الاصلاحي لجلالة الملك، ثم جاءت أحداث الربيع العربي عام 2011 فأعيد الكثير منهم وأضيفت إليهم مجموعة أخرى أكبر إلى قفص «منع التداول»، لكن هذه المرة وفق قوانين أوضح وأشدّ قساوة، إذ جرد البعض من حرياتهم وجنسياتهم وجاء قانون العزل السياسي فوضع نسبة كبيرة من المواطنين في خانة الممنوعين من التداول في الشأن السياسي والاجتماعي والمهني والنقابي.

وقد بدا للوهلة الاولى أن تقرير اللجنة المستقلة الوطنية لتقصي الحقائق، أو ما اصطلح عليه شعبيا ب «تقرير بسيوني»، وبما تضمنه من توصيات مهمة سيمثل جسراً لرأب الصدع واعادة الثقة بين الحكومة والشعب، وأنه سيظل مرجعاً أساسياً في أي خلاف أو تازم سياسي لاحق بين الطرفين، لكن ذلك لم يحدث، بل أن التقرير الأممي ذاته قد أصبح هو الاخر منسياً و«ممنوعاً من التداول».

الخصخصة .. وتفكيك المكتسبات البحرينيّة

في الحياة العصرية الحديثة، لا يستطيع أحدٌ أن يتجاهل أهميّة التحديث والتقدُّم، على مستوى الادارة والمؤسسات والأنظمة. ذالك التحديث الذي يكون فاعلاً وناجحاً، بالقدر الذي يتجه فيه نحو القيم العادلة والصحيحة، تلك التي تساهم بتعزيز المصلحة الوطنية والمصلحة العامّة. إن المبادئ الادارية في الأمم المختلفة، يتم تأسيسها وفق حسابات الفائدة والنجاح، القريبة والبعيدة المدى، وعلى قاعدة المصلحة الشاملة والأرقام الواضحة، تلك المرتبطة بالميزانيات العامّة والرقابة المالية.

جعفر محمد

في بلدنا البحرين، الاتجاهات مختلفة وغريبة تماماً ؟ حيث أن الادارات الحكومية، وعبر أعلى مستويات القرار فيها، بدأت تنظر إلى المكتسبات البحرينية، وكأنها عبئٌ على الدولة وميزانيتها..؟! وهذه الاتجاهات، وهذه الرؤية، بعيدة كل البعد عن المصلحة البحرينية والمصلحة العامّة.

في البحرين، وفي تاريخ 26 سبتمبر من العام 2022، تحدث رئيس المجلس الأعلى للصحة، عن تفاصيل الخدمات الصحية، عبر تطبيق (نظام الضمان الصحي)، بحسب الخبر الذي نقلته، وكالة أنباء البحرين الرسمية.

إن الأخبار الواردة والمرفقة، في هذا الخبر وهذا المشروع، تحمل الكثير من النوايا الغير واضحة ؟ فهي تتحدث عن حقوق المواطنين في الرعاية الصحية، وأيضاً تتحدث عن الرسوم الجديدة، بنظامها الضريبي والمالي، على البحرينيين والمقيمين. وهنا نتسائل عن حقيقة هذا التطوير، الذي يتجاوز مكتسبات البحرينيين في الرعاية الصحية، والتي تعتبر منجزاً أصيلاً في بناء الدولة الحديثة في البحرين.

المكتسبات البحرينية الأصيلة، هي المكتسبات الأكثر أهميّة بالنسبة للبحرينيين، ورعايتها وحمايتها مسؤوليةٌ على الجميع؛ خصوصاً الجهات الحكومية العليا، صاحبة القدرة والقرار في ادارة الأزمة، نحو مكتسبات البحرينيين في الرعاية الصحية.

إن الاتجاهات الادارية والمالية في بلدنا البحرين، تواجه الأعباء الادارية الكبيرة، في معالجة الملفات المالية المختلفة؛ والتوجه نحو خيارات الخصخصة، ليس خياراً مربحاً للبحرين والبحرينيين أبداً. والميزانية العامّة، التي تتجه نحو وزارة الصحة، ويتم انفاقها على الخدمات والمؤسسات الصحية، ستتجه بالقدر نفسه وربما أكثر، على الجهات المنافسة لأخذ (المناقصة)، والتي ستفتح المجال للسرقة والفساد، بوجود هذا الوسيط الجديد، على خطوط الميزانية العامّة وأموال الدولة.

هذا هو أحد جوانب الموضوع، وهناك أيضاً جانب التأمين الضريبي؛ الذي يطالب البحرينيين بالتخلي عن مكتسباتهم في الرعاية الصحية، والدخول في حسابات الجودة والامتيازات، البعيدة عن المصلحة البحرينية والعدالة الاجتماعية المنشودة. إن سياسات التوازن المالي في البحرين، تعالج تحدّياتها المالية، على حساب مكتسبات البحرينيين ومصالحهم؛ والخيارات الصحيحة، تكون عبر الاستدعاء العاجل إلى المخلصين البحرينيين، أصحاب الخبرة والكفاءة في الشؤون الاقتصادية والمالية، لمعالجة التوازن المالي، وفق حسابات الأرباح والادارة الحكيمة، التي تستطيع بلورة الرؤية المالية وضبط الأرقام، من أجل حماية الميزانيات العامّة وقيادتها نحو الاستقرار.

إن مؤسسات الدولة في البحرين، هي مؤسساتٌ للبحرينيين، هي مكتسباتهم وحقوقهم، هي انتمائهم ومصالحهم، هي حاضرهم ومستقبلهم؛ الذي يعكس وجودهم في هذه الحياة، ويعزز فكرة بناء الدولة والمواطنة لديهم. ذالك الذي يحتاجه البحرينيُّون منذ أكثر من أي وقت مضى. ولذالك يكون اللجوء لخيارات الخصخصة، تراجعاً كبيراً في حق البحرين والبحرينيين. وكلمة البحرين هنا، تعني بالدرجة الأولى؛ المصالح المالية ومؤسسات الدولة، التي سيكون بعيداً عن الحكمة والعدالة التخلي عنها.

التحديث والتقدُّم في الادارة والمؤسسات، هو أمرٌ ينشده جميع البحرينيين في هذا البلد، وطموحات التطوير والتحديث، تستطيع الكفاءات البحرينية تنفيذها؛ من خلال التعاون مع الخبرات المهنية، ومن ذوي النزاهة والاختصاص، وعبر وجود العامل البرلماني والرقابي معها، تتجه مؤسساتنا العامّة نحو الأفضل. وأتذكر هنا التساؤل والاشادة، بنظام الرعاية الصحية الموجود في بلدنا البحرين؛ ذالك الذي أشارت إليه الصحافية، الأستاذة عصمت الموسوي، قبل 6 أشهر على صفحات هذه النشرة، في عدد يوليو من العام 2022، والذي اقتبس منه هذه الفقرة التالية: «نظام الصحة الوقائية تحديداً، والمتمثل في المراكز الصحية المجانية، يعدُّ واحداً من أفضل المنجزات الصحية الناجحة في بلدنا منذ سنوات، وهو نموذجٌ رائدٌ على مستوى الخليج والعالم العربي، وعلى صعيد العالم ربما، وهو أحد المؤشرات التي على اساسها حصلت البحرين على مراتب عالية في تقرير التنمية البشرية الأممي، وهو جديرٌ بالتعزيز وبالإحتذاء، فلماذا نغيّره، وبأي كيفية، ومَنْ الرابح ومَنْ الخاسر من هذا التحوّل ؟».

إن هذا الاقتباس الموجود أعلاه، ليس تساؤلاً فحسب؛ إنما هو توضيحٌ للمنجزات والمكتسبات الموجودة في بلدنا البحرين، والتخلي عنها نحو سياسات الخصخصة الضريبية، هو أمرٌ بعيدٌ عن تحمُّل المسؤولية. ونستطيع معالجة التحدّيات المالية، بالطريقة الذاتية والمسؤولة؛ من خلال المخلصين البحرينيين، أصحاب الخبرة والكفاءة في الشؤون الاقتصادية. والطريق الواضح نحو تحقيق ذالك، يكون عبر النزاهة وتحمُّل المسؤولية، وهو الطريق الواعي والصحيح؛ الذي سيرتقي بمصالحنا ومؤسساتنا، ويقود التوازن المالي نحو المسارات المطلوبة. الوعي الكبير بمكانة الصحة العامّة، على المستوى الحكومي والاجتماعي، هو ضرورةٌ لحياتنا الصحية في البحرين. والاتجاهات الموجودة في ثقافتنا الاجتماعية، بحاجة إلى المزيد من الوعي والادراك، لمكانة الصحة وأهميّتها في حياة الأفراد. إن الصحة هي قاعدةً الحياة الأولى، وتراجعها في حياة البحرين والبحرينيين، سينعكس على مسارات الحياة المختلفة؛ في النهضة والاقتصاد والعمل. وتعزيز مكانتها في الثقافة البحرينية، هي مسؤوليةٌ مشتركةٌ على جميع البحرينيين، يتعاون في حمايتها ونهضتها هذه الجهات التالية: وزارة الصحة البحرينية، التربية والتعليم، الوعي الأسري والاجتماعي، الثقافة والاعلام.

إن كلمة المصلحة البحرينية في ثقافتنا العامّة، الحكومية والاجتماعية، لازالت بعيدةً عن الوعي والوضوح والمسؤولية. وهي كلمةٌ عظيمة، نستطيع عبرها الارتقاء بهذا البلد العزيز نحو الأفضل؛ أي نحو البناء والتنمية، في الانسان والمواطنة والهوية، نحو الاحترام الذاتي والانساني، الذي يقودنا نحو الخير والهناء والسعادة.

إننا في البحرين، ومن خلال تحمُّل المسؤولية والايمان الحقيقي بالمصلحة العامّة، نستطيع مواجهة تحدّياتنا بكل ثقة وشجاعة، وبروح النزاهة والشرف، في الاخلاص والعمل والخدمة؛ نستطيع أن نرتقي بمصالحنا البحرينية وحماية مكتسباتنا العامّة. إن الغد الأفضل الذي يتطلع إليه البحرينيُّون، هو الطموح الأغلى في حياتهم ووجودهم. وتستطيع الشخصية الايجابية والحكيمة، الموجودة اليوم في القيادة الحكومية، المبادرة والانجاز في ادارة الأزمة، وتحويلها إلى فرصة استثنائية؛ من أجل تحقيق البداية المنشودة، التي نوجزها بكلمة الوطن والمواطنة، ومعناها رعاية البحرينيين ومصالحهم.

(قف)

العـــالـــم العـــربـــي والحـــاجـــة إلـــى التغييّـــر

الشعوب العربية ما تزال مستغرقة في البحث عن إجابة سؤال المليون دولار المتعلق «لماذا تأخرت الديمقراطية»؟ وما هي الأسباب والعوامل التي تدفع بشعوب هذا الجزء من العالم إلى التسليم الكامل للحكم غير الديمقراطي؟ لماذا الكثير من الشعوب في هذا الحزء من العالم يتنازل عن حقه في إدارة الشأن العام ويفرط في الفرصة المعطاة لإختيار من يمثله في المجالس المنتخبة؟ ولماذا البعض لايرى في الفساد ونهب المال العام فعلا يخالف القانون يحتاج إلى تجريم، والفاسدون في أداء مهامهم وأدوارهم وسط إشادة وترحيب واحترام من حولهم؟

فهد المضحكي

أسئلة محورية شديدة الأهمية، ومن المؤكد أنها تمثل جوهر النقاشات السياسية. وللإجابة عليها، يعتقد الكاتب صبري الربيحات أن في الثقافة العربية لا يوجد موقف حاسم من القانون، ولايطالب الناس بحقوقهم التنموية والدستورية، ويعتقد البعض أن كل ما يتعلق بهم من خير بفعل الأنظمة، ومايصيبهم من خيبات إختيار وامتحان من الخالق. لا يوجد في الكثير من البلدان العربية برامج واضحة للنهوض والتنمية والتقدم.

ومع ذلك، نجد من يتغنى بانجازات ومبادرات غير موجودة على الأرض، وغير ملموسة النتائج فما الذي دهى هذا الجزء من العالم ؟ ولماذا تتقدم شعوب الأرض في حين تشهد مجتمعاتنا الكثير من التدهور على كافة الصعد التي شهدت أعنف حروب الإبادة في القرن العشرين تنطلق نحو العالمية بثقة وثبات لا مثيل لهما في القارة السمراء. سرعة وثبات النمو الاقتصادي الذي فاق كل التوقعات ونجاح جهود الدمج الاجتماعي للمكوّنات القبلية للبلاد ظواهر لفتت انظار العالم، وأحيت الآمال لدى شعوب القارة التي تحوي أكبر عدد من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم.

كما حدث في افريقيا، استطاعت قيادة البرازيل تخليص البلاد من جل مشكلاتها الاقتصادية ، وجعلت منها واحدة من أهم ثلاث دول «جنوب افريقيا، الهند، البرازيل» تسير بخطى متسارعة نحو التصنيع والتقدم. وفي امريكا الوسطى تمكنت كوستاريكا التي كانت تعاني من الفقر والعوز والديون من تجاوز الكثير من مشكلاتها الاقتصادية والمالية بعدما قررت طوعا حل والغاء الجيش الذي كان يستهلك تسليحا وتدريبا واعاشة مايزيد على 30٪ من موازنة الدولة.

الصين عملت على معالجة مشكلة الاختلال بين السكان والموارد بخفض المواليد من سياسات سكانية تلزم الأسر بإنجاب طفل واحد، وجعل الحياة أكثر صعوبة للأسر التي تخرق هذه القواعد. وكنتيجة لهذه السياسات والنهضة الزراعية الصناعية الإلكترونية ، أصبحت الصين الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات والاقتصاد الأكثر نموا بين اقتصادات الدول الصناعية لاكثر من ثلاثة عقود متتالية.

الشعوب العربية تنظر إلى إنجازات الشعوب بالكثير من الاعجاب والألم. وكلما ازدادت المعرفة زاد الغضب والألم. على امتداد الفضاء العربي هناك جوع واستبداد وقمع وقهر وفساد وخوف. هذه الأوضاع دفعت لظهور موجة من الحركات المطلبية التي تخبو وتتجدد عند كل أزمة صغرت أو كبرت. في العالم العربي يوجد مخزون متراكم من الاحباط والغضب على الأنظمة والنخب السياسية والفكرية والأعلامية. مايحدث في العراق وسوريا واليمن وليبيا ولبنان وغيرها، يعبر عن جزء من المشاعر والاتجاهات التي يحملها الناس في بلادهم. المؤسف إن الكثير ممن ينتقدون الأوضاع السائدة ويدعون إلى تغييرها أشخاص لايملكون مشروعات نهضوية ولا مشاريع فكرية تمكن الناس للمستقبل. البعض من النقاد أشخاص أما عدميين أو تنقصهم الخبرة والدراية لاحداث تحول نحو مجتمعات عصرية تطبق الديمقراطية التي يتوق لها الناس. لا نريد ممارسة جلد الذات أو الترويج لليأس وقطع الأمل بإمكانية تغيير حال العرب إلى الأفضل، بل نؤمن بأن دوام الحال من المحال، ولا بد من الشعوب العربية أن تتغلب على مشكلاتها وأن تأخذ بناصية الحضارة والديمقراطية يوما ما.

إذا كان كما يقول البعض من الجيد الإحساس بالمشكلة ومن الجيد أكثر تلمس أو وضع إجابات عن التساؤلات المرتبطة بالمشكلة او السؤال عن سبب تعثر العرب وتقدم غيرهم ،فإن الأهم من كل ذلك هو كيفية تحويل الإجابات إلى استراتيجيات عمل؟ ومن يأخذ بناصية الانتقال والتغيير؟ هل هي الأنظمة والنخب القائمة نفسها، والتي تماهت مع حالة التخلف وأنتجت التخلف والاستبداد، أو أنظمة حُكم ونخب جديدة بثقافة وعقلية جديدة.

صندوق النقد الدولي وآثار سياساته على اقتصاديات الدول النامية

حسين الشويخ

بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية سنة 1945م تم إنشاء ثلاث منظمات دولية وهي: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

والصندوق باختصار عبارة عن جمعيّة تشارك فيها بلدان العالم ، ويبلغ تعدادها 190 دولة، تجمع فيه مجموعة من الأموال بحصص مختلفة لكل بلد، ويقرضها الصندوق للدول المحتاجة له ولكن بشروط:

– تمنع الدول من الاقتراض أكثر من ثلاثة أضعاف حصتها.

– في حال وجود عجز في الميزان التجاري للدول المقترضة يطلب منها كشف الإيرادات والمصروفات، وعلى ضوء تلك المعطيات يفرض الصندوق على الدول المقترضة برنامجًا إصلاحيًّا اقتصاديًّا، من خلال أعضائها الدائمين، والبالغ عددهم أربعة وعشرين عضوًا .

كيف تعاملت الدول مع الصندوق؟

هناك خمس نماذج للتعامل:

أولًا: الدول التي رفضت التعامل مع الصندوق مثل ماليزيا، وهي من الدول المتطورة اقتصاديا؛ بفضل رئيسها الأسبق مهاتير محمد ، حيث قام بعمل محاضرات مهمة عن الصندوق، مازالت تدرس في جامعات ماليزيا، والتي يذكر فيها عدم احتياج الدول للاقتراض من الصندوق الدولي، واستطاع – رغم أنه لم يقترض– أن ينمي بلده، ويزيد في الدخل و الناتج القومي لماليزيا، كما استطاع أن يزيد من القدرة الشرائية لمواطنيه.

ثانيًا: بعض الدول تم إقراضها ، حيث قامت بتوجيه قروضها إلى الصناعة، التي خلقت فرص عمل، ودخلًا فائضًا، وعملة صعبة، مما أدى الى تسديد ديونها للصندوق بسهولة، ومن ثم أخذت هي نفسها تقرض الدول الأخرى مثل كوريا الجنوبية.

ثالثًا: بعض الدول أخذت القروض لتعيش الحد الأدنى من الحياة؛ لينقذها من الإنهيار والإفلاس.

رابعًا: الدول التي انهارت اقتصادياتها وزادت فيها البطالة والفقر، وأصبح وضعها سيئًا ولكنها لم تفلس، بسب شروط الصندوق المعجزة والقروض التي أخذتها، والتي أدت إلى تدهورها اقتصاديا وهي اثنتان وثلاثون دولة.

خامسًا: إنهيار بعض الدول مثل ملاوي، والأرجنتين نتيجة للقروض والشروط التي فرضت من قبل الصندوق.

من خلال هذي النماذج نرى أن أغلب دول العالم التي حصلت على قروض من الصندوق لم تستفد منها، بل كانت القروض بوابة لمزيد من الانهيار الاقتصادي والتعثر المالي، بل وزيادة معدلات البطالة في تلك الدول.

وألخص أسباب فشل هذه القروض من وجهة نظري في أن الحلول والمعالجات الموحدة لجميع دول العالم النامية تقريبا طلب منها نفس المعالجات الاقتصادية (رغم التناقض والاختلاف بين واقعها الإقتصادي) ، والتي تنحصر في إزالة التعريفات الجمركية على الواردات ، وفرض سياسات تقشفية حادة، لم تكن موجهه أبدا للمشاكل الحقيقية التي تواجه اقتصاد الدولة الممنوح لها القرض، كما أن بعض توجيهات الصندوق ساهمت في تدمير الموارد والصناعات المحلية للدول المقترضة بقصد أو بدون، كما أن لسياسات النقد التدميرية التي ينتهجها الصندوق تحت مسمى إصلاحات اقتصاديه تساهم في إضعاف قيمة العملة المحلية وتهاوي احتياطات البنوك المركزية، ومطالبة الصندوق الدائمة للدول المقترضة بفتح الاقتصاد، وتحرير الأسواق، ورفع يد الدولة في تجاهل واضح لخصوصية الوضع الاقتصادي الحساس للفئات التي ترزح تحت خط الفقر، وإلى ضعف الصناعة المحلية في تلك الدول ، مما يزيد من معاناة هذه الفئات، ويقود الصناعة المحلية للإنهيار العاجل.

بصورة عامة إن سياسات صندوق النقد الدولي في أغلب دول العالم النامية كان لها نتائج كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والغريب أن سياسات الصندوق تترك الدول أكثر فقرا مما كانت عليه، مع ارتفاع الديون، وتعاظم الفوائد، وزيادة في البطالة والتضخم، وهذا ما حدث في كثير من الدول المستدينة.

إن الدول التي تقترض وتفرض ضرائب جديدة على شعبها، فترتفع الأسعار فيها دون الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، تؤدي إلى زيادة الإنكماش الاقتصادي، وهذا مخالف للأعراف الاقتصادية، وعليه تقوم الدول في حالة الانكماش بكثرة الإنفاق، وتخفيف العبء الضريبي كي تتحرك الأسواق، وعليه تقوم بخلق بدائل وحلول كثيرة؛ لتحريك الاقتصاد غير التقليدي.

– تسعى الدول إلى الإرتقاء بمستقبل قطاع التمويل من خلال إطلاق المشاريع والبرامج المبتكرة التي من شأنها تسريع تبني اقتصاد المعرفة والابتكار، لتحقيق النمو المستدام، ومواكبة التغيرات العالمية المتسارعة، والتحديات المستقبلية.

– توظيف الذكاء الاصطناعي، وإسهامه في تطوير المجالات الحيوية في الدولة مثل: التعليم، والاقتصاد، وتطوير الحكومة، وسعادة المجتمع ، وخلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية، بالإضافة إلى دعم مبادرات القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية، و القطاعات المستهدفة هي : النقل، والصحة، والطاقة المتجددة، والمياه، والتكنولوجيا، والتعليم، والبيئة، والمرور.

– تعزيز الأمن الاقتصادي عبر تبني الاقتصاد الرقمي، وتطوير وتطويع التقنيات المتقدمة، بدءًا من الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، وصولًا إلى حلول "إنترنت" الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد؛ بهدف تعزيز الاستفادة منها في دعم النمو الاقتصادي.

– فتح أسواق جديدة، وصياغة بيئة تشريعية متطورة؛ تخدم التطلعات الاقتصادية، وترتكز على سهولة ممارسة الأعمال، ودعم الشركات العائلية، وحماية وتحفيز الاستثمار.

– تعتبر السياحة عاملًا مهمًّا في التنمية الوطنية بكل أشكالها ، وخصوصا الدول التي تمتلك ثروات ومغريات سياحية ، إلى جانب عناصر أخرى تعطي ديناميكية للنشاط السياحي، وهي العناصر المشكلة من البنية التحتية والفوقية، بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة .

– استقطاب أفضل العقول، والأفكار، والمواهب، وتوافر أفضل الفرص الاقتصادية، وبيئة الأعمال المستقرة، والبنية التحتية المتقدمة، ويرتكز اقتصاد المستقبل على الصناعات المتقدمة القائمة على العلوم والتكنولوجيا، من خلال الاستثمار بشكل متزايد في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، والعلوم الإدراكية، والتصنيع التراكمي المتعدد الأبعاد؛ مما يسهم في الارتقا ء بمكانة الدولة لتحقيق الريادة العالمية.

الخلاصة نرى أن هذا العام (2023م) سيكون أصعب من العام الماضي، على الاقتصاد العالمي لكل الحكومات؛ لأن اقتصادات الثلاث الدول الكبرى؛ الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، والصين، تتباطأ جميعًا بالتوازى، لذلك علينا أن نركز على الميزانية، والحرص على تحصيل إيرادات كافية، وترشيد الانفاق، فبحلول نهاية العام الحالي، من المتوقع نزول التضخم، لذلك علينا اتخاذ خطوات تعاكس هذا التوجه.

واقع البرلمانات العربيّة

البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصاً بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات.
البرلمانات العربية على المستوى الإعلامي الرسمي والتابع له متقدمة على غيرها، وتعد نموذجاً رائعاً يُحتذى به. أما على أرض الواقع فهي تتصف بالضعف والتبعية العمياء، وتعد نموذجاً للبحث عن المصالح المادية والذاتية الضيقة.

جلال إبراهيم

الملاحظ أن البرلمانات العربية – بمختلف مسمياتها– تتماثل في صورتها العامة أمام شعبها والعالم الخارجي. صورة تثير السخط والغضب المستمر من المواطنين العرب، والسخرية والإدانة من قبل المؤسسات الحقوقية والدول الديمقراطية. الصورة الثابتة للبرلمانات العربية أنها عرجاء متخلفة وفاقدة للاستقلالية والصلاحيات الرقابية والتشريعية والمحاسبة القانونية للحكومة ووزرائها.

هذا الواقع السيئ للبرلمانات العربية جعل من الجماهير العربية أن لا تثق ولا ترجو الخير من وجودها واستمرارها، إذ تعي هذه الجماهير أن البرلمان وكتله ونوابه في أكثرهم تابعون يعملون لصالح السلطة، ومن هو مستقل لا يملك الأدوات والصلاحيات اللازمة للقدرة على التأثير والتغيير وخدمة المواطنين.

لذلك ليس من المستغرب أن يخرج الكثير من النواب والمسؤولين في دولنا العربية في وسائل الإعلام المختلفه وتوجيه الإهانات للمواطنين والمزايدة عليهم في حب الوطن والولاء والانتماء له. حتى أن بعض النواب يصبح حكومياً أكثر من حكومته في عدم الاكتراث بمصالح وهموم المواطنين.

توجد عوامل متعددة–سيئة– على مستوى البلدان العربية تُنتج لنا برلمانات صورية وعقيمة، نذكر منها التالي:

استمرار الاستبداد السياسي في مقابل غياب الأنظمة الديمقراطية.

عدم وجود الدساتير العقدية العصرية أو الالتزام بها–إن وجدت–في أغلب الدول العربية.

ضعف مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والمستقلة.

ضعف الأحزاب السياسية العربية، وسيطرت الفساد والتبعية على أغلبها.

غياب الإعلام الحر والفعال.

ضعف الوعي عند الكثير من الجماهير العربية، وسيطرت الخطاب الديني أو الحكومي عليها.

من الطبيعي أن يستمر غضب الشارع العربي تجاه برلمان بلده وعدم الرضا عنه، وذلك لأنه لا يلبي أدني حقوقه ومطالبه من أبسطها إلى أعقدها. والشعوب العربية تطمح كغيرها من الشعوب أن يتغير واقع برلمانات بلدانها، فتتحول من الضعف إلى القوة، ومن التبعية إلى الاستقلالية، ومن المحاصصاتية إلى الوطنية، ومن المصالح الضيقة إلى المصالح الشعبية الواسعة.

وكل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بعملية تغيير واسعة على مستوى القرار السياسي أو من خلال الحراك الاجتماعي والمدني الهادف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي من أجل نهضة وتقدم دولنا العربية.

عالم يتداعى

«نحن نعيش في عصر يتداعى»، من هذا ينطلق مؤلف كتاب «الإصلاح – كيف تنجو الأمم وتزدهر في عالم يتداعى»، الأمريكي جوناثان تيبيرمان الذي صدرت له ترجمة عربية وضعها أشرف سليمان، ونشرت في سلسلة «عالم المعرفة» الكويتية. مدللاً على رأيه يقول الباحث: «افتح أي صحيفة أو مجلة وتصفح العناوين، أو طالع أخبار التلفزيون فيتسلل إليك الوجوم الذي يمكن أن يتغلب عليك بسهولة".

وكونه أمريكياً يعيش في مدينة نيويورك، فإن الكاتب ينطلق بدءاً من واقع يومي يعيشه سكان المدينة، قائلا: «إذا كنت مثلي تعيش في مدينة كبيرة مثل نيويورك فستشعر أن قدميك لا تستطيعان حملك وأنت تتجه إلى البيت وترتد على جانب الطريق الوعرة، أو تتزاحم لنيل مساحة في مترو أنفاقٍ مكتظ، وبمجرد العودة إلى المنزل فستواجهك مزيداً من نذر الشؤم عند وصول فواتير الفواتير والبيانات المصرفية الخاصة بك".

ينقل الكاتب عن دراسة للبنك المركزي الأمريكي أن 47٪ من الأمريكيين لا يملكون الآن سوى قليل من المدخرات، بحيث لا يمكنهم تغطية نفقات الطوارىء البالغة 400 دولار فقط.

لكن غاية الباحث ليس تقديم هذه الصورة السلبية، الواقعية على كل حال، عن بلاده وعن وضع العالم عامة، وإنما الإنطلاق ذلك لتقديم ما يعدّه نماذج ناجحة في التغلب على معضلات العصر، وهذه النماذج التي بلغ عددها في الكتاب عشرة، تتوزع على مختلف قارات العالم ومناطقه، وبينها، على سبيل المثال لا الحصر، تجربة كندا في التعامل مع ملف الهجرة، وتجربة أندونسيا في احتواء التطرف الإسلامي، وتجربة رواندا في التعايش مع المصالحة التي يصفها الكاتب ب"الموجعة"، وتجربة سنغافورة في التغلب على الفساد، وتجربة كورويا الجنوبية في الحفاظ على نمو اقتصادها وسوى ذلك من التجارب التي يمكن التعرف عليها في صفحات الكتاب.

وكما نرى فإننا لسنا فقط ازاء تجارب يعدها الباحث ناجحة، وإنما بصدد عدد من الملفات الأكثر حيوية وأهمية وراهنية في عالم اليوم، كالتطرف الديني، واستشراء الفساد، ومعضلات النمو السياسي، والهجرة، والحقوق السياسية المختلفة بما فيها ملف حقوق الإنسان وثيق الصلة بالمصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها، ربما لنصل إلى خلاصة بأنه يمكن وقف التداعي في "عالم يتداعى".

قراءة في كتاب «خير القرون» للدكتور علي الديري

خيـــر القـــرون وتـــداعيـــاتهـــا

حسين آل ربيع

إن التاريخ الفكري في واقع الأمر متداخل بين القديم والحديث ولا ضيرَ أن نرجع الى التراث في أمور عديدة لانزال في حاجة إليها، في حاجة الى أن نستقرء الماضي ندرسه ثم نحاول استلهام الأفكار التي تخدم واقعنا في سبيل الكفاح الراهن للنهضة والتقدم، لاجدوى من أن نقرأ التراث لنطبّقه حرفياً على الواقع، فالتاريخ متحركٌ دائماً ويحرك بدوره المجتمعات وخصائصها الإجتماعية والسلوكية ونظم المعرفة (الإبستيمات) التي منها يحلل الأفراد وذوي الإختصاص الأفكار ثم إنتاج المعرفة التي تنعكس مباشرةً على الواقع.

يصف د.عبدالإله بلقزيز في كتاب «العرب والحداثة» تداخل أزمنة الفكر في هذه الفقرة التي يقول فيها:» إن أزمنة الفكر متداخلة وليست مستقلة عن بعضها البعض. قد يبدو القديم معاصراً، وقد يبدو المعاصر قديماً. ربما يطيب لأكثر الحداثيين فينا أن يجد أجوبة عن مطالبِه الجمالية في شِعر المتنبي أو أبي نواس، أو نصوص الجاحظ والتوحيدي وابن قتيبه، أو في صوفية الحلاج والسهروردي والنفّري وابن عربي، أو في أعمال دانتي وشكسبير وبلزاك أو في موسيقى بتهوفن وموتزارت وتشيكوفسكي(...) الأهم من ذلك أن الكثير منّا لايجد سبباً للشعور بعدم التوازن حين تتجاور في وجدانه الفني والجمالي وفي فكره قيم وأفكار القديم والجديد، فيتفاعل مع الأول بنفس تفاعله مع الثاني. وهذا هو عين ماوصفناه بالتداخل بين أزمنة الفكر والثقافة» (ج1 ص90).

ليس من الضروري إذن أن نقطع بين الماضي والحاضر قطيعة شاملة ونهائية إلّا في بعض الظروف الإستثنائية القليلة. علينا أن نعي قبل كل شيء أن التاريخ بحد ذاته إنما هو علمٌ احتمالي يعتمد على مدى توافر المصادر الموضوعية من آثار وأحافير ومخطوطات وعلى ضوء مايتوفر من مصادر يبني الباحث تصوره عن حدث سابق. علم التاريخ اليوم قد تطور كثيراً وتطورت أدواته، فالمصادر التي تعتمد على مانقله السابقون وعلى موثوقية الرواة وحدها لا يعتمد عليها في علوم التاريخ الحديثة. لايمكن بأي حال أن يكون التاريخ عقيدة ثابتة وحتمية حتى وإن توفر كمٌّ وفير من المصادر. هذه واحدة من المعضلات الإشكالية التي تعاني منها ثقافتنا في المجتمعات الإسلامية فهي تتعامل مع التاريخ كصنم ثابت وبقليل من الموضوعية بالحد الذي يخدم كل طائفة على حده، حتى أصبح الثبات السكون التاريخي/الفكري أمر بالغ الأهمية في سبيل التأصيل لفكرة خير القرون!

في كتاب «خير القرون» يحاول د.علي الديري تفكيك خطاب خير القرون الذي تحوّل شيء فشيء من خطاب وفكرة عامة الى إيديولوجيا سياسية وعقيدة اجتماعية مفادها أن الخير كلّه قد وجُد وحُصر في زمن معين وأشخاص محددين فانتهى الخير بنهاية وجودهم الفيزيقي (المادي) ليبدأ وجودهم الميتافيزيقي (الغيبي) ماسيجعل التاريخ برمته يدور في حلقة مفرغة. تحولَ الخير من مفهوم أخلاقي وقيمة إنسانية عُليا في متناول الجميع الى عقيدة سياسية مذهبية يتم تعريف الإسلام والجماعة والطائفة على أساسها.

من خلال قراءة التاريخ تبرز لنا الكثير من الأحداث الدموية التي حدثت في زمن خير القرون بين الأصحاب والتابعين، وفي تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك/أبو جعفر محمد بن جرير الطبري 224ه–310ه) مثلاً نماذج كثيرة على الإختلاف والإقتتال ولعل أبرزها ماعرف بالفتنة الكبرى. من خلال تقصي تاريخ الطبري. يتساءل الديري عن مدى الخيرية في تلك القرون؟ وهل كان الأصحاب متحدين فعلاً في سلوكهم وأفعالهم وذهابهم وإيابهم أم أنهم كانوا كانوا مختلفين في أكثر الأمور أو أقلها؟ والإختلاف سنة كونية بطبيعة الحال.

لماذا لا تزال فكرة خير القرون فوق النقد، مغلفة بالقدسية منذ عقود مضت الى اليوم ولا يمكن لأحد قراءتها قراءة تحليلية موضوعية؟ كيف ومتى تمّ تقديس التاريخ؟

أسئلة نتركها للقارئ عند قراءته للكتاب، والظاهر أن خطاب خير القرون يهدف الى حجب العقل والمعرفة وحصرها في سُلطة معينة تكون هي وحدها المنتج والضامن للمعرفة، تريد غلق باب التساؤل في جوهر الأمور وتوجيه زاوية النظر حيثما تريد، فتكون الرؤية محصورةً في زاوية أحادية ضيقة، ثم»تدشين الخير في مفهوم القرون الثلاثة الأولى كقرون فيها صلاح آخر الأمة، لذلك تأتي مقولة إن صلاح آخر الأمة بما صلح به أول الأمة. إن هذه القرون الثلاثة الأولى ستُصلح القرون التالية، وأي حركة إصلاح تبقى مقرونة بالعودة الى الماضي. الإصلاح هو إبقاء ماكان في القرون ألأولى» (خير القرون ص81) يمكن القول أن خير القرون هي محاولة لإلغاء ماقبلها ومابعدها وهي أشبه الى حدما بفكرة موت التاريخ عند فوكوياما.

تمّ التأصيل إذن لفكرة خير القرون سِياسياً ثم كلامياً لأسباب صارمة تحدد اتجاه سير القطيع حسب ماتريد، فمثلاً على المستوى السياسي حتى لايخرج أحد على سلطان جائر، والعقائدي الإجتماعي حتى لايخرج أحد على الإجماع فيظل الإنسان تابعاً أياً يكن الأمر، والتاريخي حتى لا يُقرأ التاريخ قراءة بشرية موضوعية كما فعل الشرق والغرب مما قد يجعلها تختلف مع القراءة الرسمية. ولكي تظل الشعوب في حالة ركود وتبعية لمن يحتكرون المعرفة والخير، أن تجتر الماضي وتضعه في غير موضعه على الدوام وفي كل القضايا الراهنة.

نحن في حاجة ماسة الى قراءة نقدية تغربل هذا الخطاب الطوباوي وتضعه أمام النقد والفهم وتدرس مسبباته وتداعيتها على الأجيال السابقة واللاحقة، فالماضي في ثقافتنا العربية والإسلامية مايزال يمدّ يده ليخنق الحاضر في كثير من الأحيان، وهذا مايريد الديري تقصيه في كتاب «خير القرون» ووضعه على الطاولة للتحليل والتدقيق والمراجعة، وقد اشتغل مطولاً على إظهار هذا البحث بإسلوب سلس وأنيق تسهل قراءته للجميع وهو من الأمور الصعبة التي تبرز قدرة الباحث على جعل المعقّد ممكناً وعلى احترام القارئ ومادة البحث.

خير القرون ثم خير المكان وخير الأصحاب ثم خير النبي وأي خلل أو نقص في هذه السلسلة التراتبية سيؤدي الى نقص في أولها أي النبي، هذا ماتعمل على ترسيخه فكرة خير القرون، مع أن الأمر ليس بالسهولة هذه ولا بالطريقة المتخيلة هذه، لأن الأصحاب قد اختلفوا على امتداد خير القرون واختلفت الأمكنة والأزمنة. وعلى وقع أحداث الفتنة الكبرى وتداعياتها نشأ ماسيعرف بعلم الإسناد وهو نابع من ذلك الحدث السياسي، ثم نشأ بعده ماسيعرف بعلم الجرح والتعديل أو علم الرجال للحد مما ينقل بين الفرق الإسلامية المتخاصمة عن النبي من أقوال وأفعال.

فمن خلال علم الإسناد يمكن الإجابة عن التساؤلات الأساسية التي تتعلق بالتاريخ النقلي، وبالتالي من يملك علم الإسناد بإمكانه أن يحتكر المعرفة والمتن والمُسند، بات من الصعب إخفاء ارتباط علم الإسناد بالسياسة، وحين يرتبط العلم بالسُلطة يكون القوي وصاحب النفوذ هو من يحدد الصحيح وغير الصحيح، الجائز من عدمه، وعلى نحو ذلك يتولد الإنحياز والرأي الواحد. من ضمن الأمور التي تم دعمها بعلم الإسناد وبشكل لافت مقولة خير القرون، فتجد هذه العبارة في الكثير من المرويات المُسندة، فأُغلقت «إمكانيّة قراءة هذا التاريخ في سياقه الحقيقي حيث الصراعات، لأنها حوّلت التاريخ الى عقيدة مقدسة، لايجوز لك أن ترى فيه إلاّ الخير. (بينما) يكون التاريخ حيث الخير والشر في صراع دائم، فإسقاط الشر من حدث خير القرون يجعل منها قروناً مقدسة لا قروناً تاريخية» (خير القرون ص160)، نقع مرة أخرى في تحويل التارخ من أحداث عامة وظواهر طبيعية تتم دراستها علمياً الى تاريخ مقدس ثابت لايتغير، الأمر الذي يوقعنا في باستمرارٍ في جدليات الماضي والحاضر، التراث والحداثة، الأصالة والتقدم، فتظل تلك الجدليات معلّقةً تراوح مكانها دون أن تنبثق من نقائضها أيّة نتيجة جديدة، فالنهضة عندنا على سبيل المثال قد تتكرر عبر التاريخ مرتين أو ثلاث ولاينتج عنها حداثة أو مدنيّة حداثية كالصين واليابان والهند وغيرها.

منظومة العلاقات الحميمة إلى أين في الزمن المعاصر؟

هل نحن مقبلون على نوع جديد من العلاقات يلامس حتى طبيعة الحب بين حبيبين أو زوجين؟ تقريبا هذا هو السؤال الرئيسي الذي تطرحه رواية الكاتبة والأكاديمية المصرية مي التلمساني في روايتها «الكل يقول أحبك» والصادرة عن دار الشروق، لكنّها تنقلنا إلى فضاء مكاني بعيد تماما عن الفضاء الاجتماعي العربي الذي نعيش فيه، والذي يعطي للعلاقات مفاهيم أخرى تقليدية ومتوارثة.

مي التلمساني

د.بروين حبيب

الأكيد أن شخصيات التلمساني كلها شخصيات عربية قادتها أقدارها بأشكال مختلفة إلى كندا، فاستقرّت هناك وتأقلمت مع طبيعة الحياة فيها، ولأن نساء ورجال الرواية يعيشون في قلق عاطفي مستمر، وقلق مكاني أيضا بسبب الوظائف التي يمارسونها وتوفّر لهم استقرارا ماديا، فإن طبيعة الحب طالتها التغيّرات.

حتى الأزواج الذين يعيشون حياة «مثالية» في ظاهرها، فهي في الحقيقة مجرّد كليشيه يرضي الأطراف جميعها، وكأن متطلبات الحياة هذه الحياة المكتملة مرتبطة بالصمود في علاقة ثابتة فيها أولاد واستمرارية لزواج تحسن التلمساني وصفه: «حلّت الطبطبة محلّ المعاشرة، ولم يعد لدى أيٍّ منا ميل لمناوشة الآخر. تحوّل الزواج إلى شراكة في البيت وما يشبه الصداقة في الفراش. نستعين بالعشرة والمودّة على الغياب والغربة. لو أصابها حزن أو أصابني لوثة انجذاب مفاجئة احتضنها وتشعر بأنفاسي ساخنة فتربِّت على كتفي. نبتسم ونتراجع عن مشروع العناق. كأننا على شفا هاوية» يأتي هذا الاعتراف من شخصية كمال المصري الأكاديمي الستيني وهو يصف علاقته بزوجته، وقد أخذ حقه بالتعبير بصوته عمّا آل إليه بعد فترة اغترابه الطويلة حين التقى كريم ثابت الأكاديمي الأربعيني في القطار، وقد جمعتهما الكاتبة في «كادر» لطيف وذكي حين انعكست صورتيهما في زجاج نافذة القطار، فرأى كمال ماضيه، وتراءى له مستقبل كريم، وكلاهما لم يخطئ في قراءة الآخر، فلقمة العيش تلهو بهما في رحلات دائمة على القطار نفسه، ولكليهما زوجة وأولاد، والحال يبدو لا بأس به لكليهما، لكن الكاتبة ترفض أن نتوقف عند هذه الصورة النمطية الجاهزة، تمنح مزيدا من الحرية لأبطالها، فنتوغّل في أعماق كل منهم، ونكتشف ما تخفيه الذاكرة العاطفية ليس للأزواج فقط بل للزوجات والعشيقات.

في نص محبوك جيدا، ننتقل بين الأصوات لنصغي للرجال والنساء، فبعد كمال المصري وكريم ثابت، تخرج نورهان عبد الحميد أثقال ذاكرتها، ومغامرة عشقها الدائم، وخبايا جسدها الذي خبر الجنس، كما خبر الحب، ثم يأتي دور داينا سليمان التي تشهد على جهة لا مرئية من حياتها وحياة شخصيات أخرى هل التي وثقت للهزّات العربية الكبرى بكامرتها، وكانت شريكة نورهان في حب رجل واحد هو بسام الحايك، تكتشف نورهان ذلك دون أن تعرف داينا، وتعيش هزّة عنيفة خلال حديث جمعهما بالصدفة على الطائرة، لقد كان بسام متزوجا من امرأة مسنة كندية قدم لها الكثير من الخدمات مقابل منحه إقامة شرعية في كندا، وكان في الوقت نفسه يتناول وجبات الحب السريعة خارج البيت مع شابات عربيات يصغرنه عمرا لتعويض ما فاته. لكن دون أية ضغينة أو أحقاد يأتي دور بسام الحايك ليشرح حالته، دون تقديم مبررات، فالطبيعة البشرية هكذا، مزدحمة بالحب، والفراق، وإن كان هناك عتاب ما فذلك مرتبط بحساسية البعض، وهذا لا يحدث معه، تصدق داينا حين تطلق عليه وصف «قنديل البحر» الكائن الغريب الذي يعيش إلى الأبد ما دام داخل البحر، والذي بإمكانه التكاثر لكن دون أن يفكّر في ذلك.

نفهم جيدا أن مي التلمساني تكتب نصا يشبه نصوصها التي تشرّح فيها المشاعر تشريحا دقيقا، مقدّمة تقريرا قاسيا لما ستؤول إليه العلاقات مستقبلا مع ظروف الحياة المتسارعة والذاهبة إلى الفصل بين الجنسين في فضاءات مختلفة لكنّها عاجزة عن إطفاء ميولاتهما الغريزية والعاطفية ككائنين وُجدا ليعيشا معا.

في أكثر من موقف تقدم الكاتبة المعضلات العويصة التي أصبحت تعيق اكتمال دورة الحب بين اثنين، لكنّها أيضا تقدّم بكل عقلانية الحلول، دون أن تكسر جماليات السرد التي ابدعت في طرحها وكأنّها صور مقتلعة من القلوب المجروحة التي ذاقت الشفاء بعد أن مرّت بمراحل

مريرة من الألم.

أحيانا تواجهنا بصور قاسية كالتي نقرأ تفاصيلها في الصفحة 16: « فترت العلاقة بيننا بلا أسباب واضحة، ربما راح الاندهاش وربما نضبت الرغبة. تجاسرتُ وأخبرتها بميلي للابتعاد، ادعيت مشاعر ذنب معدومة تجاه ناهد، لم تصدقني، ولم تكترث. ثم كفت عن السؤال/.../ ثم كاتبتها مرة فردّت بصورة عارية لها بصحبة كلب، وعلّقت عليها بكلمة تتبعها نقطة: البديل.» كانت هذه إحدى الأجزاء الجميلة من مكاشفات كمال المصري أمام نفسه وهو يتذكر إحدى عشيقاته خلال خياناته الكثيرة لزوجته ناهد بسبب المسافات، لكن هذا لم يكن للتبرير بقدر ما كان مجرد كرٍّ لخيط بكرة ضخمة يختمها بشكل صادم –على الأقل لنا نحن النساء– بأن صحبة الرّجال ممتدة في الزمن أما النساء عموما فحضورهن عابر، ويبدو أن الزوجات يندرجن تحت هذه «الحكمة»!

تنبهنا مي التلمساني أيضا إلى خطورة «الثقافة الأم» إنها عصب عميق ورئيسي في الشخص حتى وإن غادر بلاده دهرا، لا يمكن للسنوات أن تطمس تلك الثقافة ولا الشعور بالانتماء للوطن الأصل، يبحث العربي عن العربي حتى وإن رمته الأقدار إلى أقاصي العالم، وهنا تطرح أفكارا إيديولوجية متعلّقة بالقومية العربية، والحروب العربية، والأنظمة القامعة لشعوبها، وكل التناقضات الممكنة التي يصعب أن تترك أثرا طيبا في الذاكرة الفردية للعربي المهاجر، إذن لماذا يبحث القلب عن شبيهه في المهجر؟ شبيه اللسان، وشبيه الثقافة، إن كان في النهاية هاربا من لفيف تلك الحروب المختلفة.

يدجّن العربي نفسه بنفسه، فيعيش بعدة أوجه، ما دام المجتمع الكندي لا يحاسبه لا على أقنعته ولا على غُرْيه. يذهب إلى حالة التّشبع التي حُرِم منها ولكنّه يفاجأ ببلوغ مرحلة خواء بدل مرحلة الامتلاء التي حلم بها.

لم تتحدّث التلمساني عن الوفاء وقيم أخلاقية كثيرة، كون الإنسان كائن غير ملتزم، لم تتحدّث عن النّدم أيضا، ولكن ذكرت ما قد يكون أسفا على التعرّض للخداع، وهذه كلها أمور ليست غريبة علينا، إنّها تتفشى في مجتمعنا أيضا سرا، ولكنّها معلّقة على شماعات قديمة، ومربوطة بخيوط الكذب المهترئة، وأعتقد لو أن الفضاء المكاني «بلد عربي» لما تقبّل القارئ هذا الموضوع الحساس والشائك بهذا الطرح الصريح، إذ يبدو لنا دائما أننا أبرياء ما دامت أصواتنا مخنوقة وعاجزة حتى عن البوح همسا بين الشخص ونفسه.

هل نحن ضحايا كلمة «أحبك»؟ وفق قراءتي لهذه الرواية الجامعة لقصص أزواج وعشاق ومحبين من كل صنف، أستطيع أن أعتبر هذه الكلمة هي الأخطر على الإطلاق في قاموس الكلام، وهذا ما يجعل الرواية التي ناقشت هذا الموضوع الحساس رواية خطيرة، ولعلّها تذكّرنا بالمثل الفرنسي الشهير: «ربي احمني من أصدقائي لأن أعدائي بإمكاني أن أتدبر أمرهم»، لكن أيضا تذكرني بالحكمة الإنجيلية «من منكم بدون خطيئة فليرجمها بحجر»...

لقد أخذتنا الكاتبة في رحلة أدبية ممتعة لقراءة الإنسان دون محاكمته، وإن كانت منتصرة في آخر الرواية لأهم عنصر لنجاح الحب وهو «السكن إلى الآخر» فالمسافات تقتل الحب، والانشغالات الدائمة تقتله، والفوارق العمرية أيضا والسرية وسرقة المتعة في الأماكن الخفية، وأشياء أخرى كلها توفرت في الرواية ويصعب اختصارها، جاء ذلك حين اختارت الكاتبة فترة الحجر بسبب فيروس كورونا وعودة كل شخص لبيته، كانت تلك رسالة قوية من الطبيعة للمّ شمل العائلات والمحبين والمثقبلين على مشاريع عاطفية يستحيل أن تنجح عن بعد.

سيوران.. تهجي الحيــاة بــالمـــوت!

بتول حميد

تقول إحدى العبارات القاتمة «غالباً ما ترونه على القبر هو تاريخ الدفن.. أما تاريخ الوفاة فلا يعلمه سوى الميت»؛ يتقاطع المعنى ببعض ما عبر عنه الفيلسوف الروماني إميل سيوران..

الرجل الذي استغرق وقتاً طويلاً ليعبر عن هذا المفهوم كان يمشي ذات يوم على طريق منزله وبدأ يفقد جزءاً من ذاكرته وشيء من حس الفكاهة الرائع لديه. سأله أحد المارة في الشارع: «هل أنت سيوران؟» فأجابه: «كنت!». ومنذ هذه الإجابة السيريالية بات نسيان سيوران منذوراً بالخطر حد أن أصبح إيداعه المستشفى أمراً مهماً. إلى أن خذلته الكلمات، فلم يعد قادراً على تسمية الأشياء الأساسية، ثم ونسي هويته وأهم تفاصيل حياته.. في

في مرحلة من المعاناة، إثر لحظة عابرة من الصفاء الذهني، همس صاحب «المياه كلها بلون الغرق» لنفسه: «إنها الاستقالة الشاملة»!.

لا يعتبر سيوران التناقض الذاتي ضعفاً، بل يعده دلالة وجودية على أن العقل حيّ. فالكتابة ليست «في اعتقاده» أن يتميز الكاتب بالثبات والإقناع، أو بقدرته على الترفيه عن القراء بل إن ذلك لا يمتّ بِصلة حتى للأدب. لان الكاتب في نظره لا يكتب ليبدع في جَنس أدبي ما، بل ليجرب على نفسه قالب ما؛ ليستعيد توازنه بعد حدوث كارثة شخصية، أو ليُخرج نفسه من نوبة اكتئاب مروعة؛ ليتعايش مع مرض مميت، أو ليبكي على فقدان صديق مقرب.

يكتب سيوران للوحيدين جداً؛ للذين يعانقون العزلة ويدهشهم كافكا ودوستويفسكي.. يعرف كيف يرسم الحزن بعبقرية وبديهية، يشبه قلمه ريشة فان جوخ وهي تلطخ آخر لوحة قبل إنتحاره. الكتابة لدى سيوران مبعثها حاجة حياتية، إذ يكتب الكاتب لكي لا يصاب بالجنون، لكي لا يقتل نفسه أو يقتل الآخرين! في حوار له مع الفيلسوف الإسباني فرناندو سافاتر يقول سيوران: ربما كنت سأصبح قاتلاً، لو لم أكتب!

«ليس من موقف أكثر زيفاً من أن نفهم ونظل أحياء». هكذا عبر سيوران عن الموت كنكهة يومية يرتشفها، أو نبرة طاغية تتبدى له كتعبير عن أقصى درجات الوعي. أن تقرأ لسيوران يعني أن تمس شكلاً حاداً من أشكال الوضوح الفكري البالغ، أن تدخل «عقلاً هشمه وعيه» يصف الأشياء من دون زخرفة: «لا يفهم المرء الموت إلا إذا شعر بالحياة كاحتضار طويل الأمد، تختلط فيه الحياة بالموت.».

شكري سرحان مجدداً.. وآخرون

زهراء المنصور

كتبت قبل أعوام مادة عن الممثل المصري الراحل شكري سرحان، وعنونتها بـ«الحظ الضاحك في حياة شكري سرحان»، استعرضت فيها رأيي في أدائه المتواضع، مقارنة بعدد ونوعية الأفلام التي مثّلها، والتي جاء معظمها في قائمة أفضل/ أهم مئة فيلم مصري، وحقيقة كان هذا منطقياً. حسناً؛ ربما كانت تلك مادة بمنطق "التطهير" الذي وددت مشاركة أفكاره مع الآخرين، وقد حصل بالفعل مع ردود الأفعال المتباينة؛ من مؤيد شديد، إلى معارض شديد أيضاً. فتح الموضوع أيضاً سؤال المحاكمة، حيث عاتبتني أختي بمنطق: هل انتهت أخطاء الأحياء حتى يتم النبش في قبور أموات؟

كلّما ظهر شكري سرحان على الشاشة في أفلام مهمة لا زالت تعرض وتشاهد بكثافة في القنوات المتخصصة، ساءلت نفسي: لِمَ هو تحديداً؟ وبقليل من النبش عن معاصريه من ممثلين، وخلطة نجاح أفلامه، ستظهر النتائج أن الكتابة هي الأساس الأولي في نجاح مجموع الأعمال الدرامية التي قام بها، بالإضافة إلى أسباب يمكن الرجوع إليها في تلك المادة.

في «رد قلبي»

ورغم إقراري الشخصي بأنّي لم أعزل ذائقتي الشخصية عن تقييمه كفنان، وكانت المحرك للنبش والكتابة، لكنني – بأمانة النقد – أتجنب المزج بين هذا الجانب وبين التحليل كما يجب أن يكون عليه، وليس سرحان إلا نموذجاً يمكن أن ينطبق على كثر من قبله، ومن بعده. لكن، بما أن أي شخص يقع تحت دائرة الضوء هو معرض بالضرورة للتحليل والنقد، وحتى التنمر بأسماء متخفية في وقت حرية الكتابة، دون التعرض للمساءلة في وسائل التواصل الحديثة، يفتتح الحديث ويعيده إلى الصدارة مرة أخرى – وربما بشكل أنضج من قبل –، المعايير التي تعطى لأي أحد يقع تحت دائرة الضوء، ويحسب تلقائياً بأنه فنان قدير، وهنا يكمن السؤال: على ماذا يعتمد معيار التقدير هنا؟ سواء كان ممثلاً، أو مخرجاً، أو كاتباً، أو ناقداً، أو حتى إدارياً في مقر مسرحي ما!

وحتى نعود إلى أصل التقدير؛ نجد أن الربط في هذا اللقب وجود صاحبه في هذا المجال من وقت طويل، أو كما عبرت الفنانة الراحلة أمينة رزق بأن عنونة اسم الممثل هكذا تكون حينما يتراجع عن أدوار البطل الأول، وبالتالي يكون في أدوار مهمة أخرى؛ كالأم، والأب، والجدة، والجد، فلا يعود اسمه يكتب في المقدمة، حتى قبل كتابة عنوان العمل نفسه، فيكون التقدير مثل جبر الخاطر، وتعويضاً عن التراجع في الدور، لكنه تثمين لرحلة عطاء ممتدة، على النحو الذي يرضي الممثل وجهة الإنتاج وباقي الطاقم. من جهة أخرى، يرتبط "القدير/ة" أحياناً بطول مدة البقاء في المكان، خصوصاً تلك المرتبطة بعضويات، من دون إقران هذا بالأعمال أو بأي إنجاز يخصّ الوسط الذي ينتمي إليه سينمائي، أو مسرحي، أو غيره، وكأنَّ المسألة مرتبطة بالفرصة التي جعلته عضواً بدون أي شرط آخر. وهكذا تأتي الصدف بالكثير من الأعضاء الذين قدموا مع أخ، أو صديق، ليتحول أحدهم مع الوقت إلى قدير، هكذا وببساطة، كما جرى تكريم أحد الذين رحلوا قبل سنوات، وهو عضو في مسرح ما بدولة مجاورة، وحينما صار الهمس حول منجزه، لم تظهر النتائج إلا أنه شقيق فنان معروف فقط.

ولنا هنا التفاتة، خصوصاً في المهرجانات المعتاد إقامتها سنوياً في توقيت محدد، حيث جرت العادة على التكريم كجزء من بروتوكول الاحتفالية. وحين تكون الفعالية المقامة في أولى دوراتها، تبدأ بتكريم من يتفق أنهم الأجدر، وغالباً ما يكونون معروفين في الوسط الذي يكرمون فيه، واستحقوه بشكل ما. لكن دورة بعد أخرى، ستكون الأسماء الفاعلة الأساسية قد نفدت. ولأن التكريم صار جزءاً من الاحتفالية، ولا يمكن تجاوزه – حسب مفهومهم –، فيأتي الدور تلقائياً على غير المستحقين، إلا بعد زمن من العطاء الحقيقي، وليس بتاريخ العضوية أو الانضمام إلى المؤسسة الثقافية/ الفنية/ المسرحية المعنية.

وهذه إشكالية كبيرة، تشبه إشكالية منح جائزة في مسابقة لأفضل "السيء"، بحجج وأعذار واهية – خاصة تلك المرتبطة بجوائز مالية – حيث يرى الحكّام صعوبة أن يرجع المبلغ إلى خزينة المانح، ويفضلون إعطاءها لأفضل الموجود، ظناً منهم أنها خسارة! لكن الخسارة الحقيقية هي في المستقبل القريب جداً؛ لأنه، بعيداً عن حسابات المال والمعارف والمردود المعنوي للطرفين – كما الاستفادة –، سيتعين على هذه اللجنة تحمل عبء مفاخرة متوسط أو عديم موهبة في الأوساط الفنية لحصوله على جائزة لا يدقق كثيرون في معايير إعطائها له! تظل هذه الشهادة هي العلامة التي يسوق بها الفائز نفسه في مناسبات أخرى، ويراكم عليها. فماذا فعلت اللجنة؟ صنعت تاريخاً مزيفاً لعديم أو متوسط موهبة، وهلُمّ جرّاً على كل ما حالة شبيهة. فالصدف، وصناعة الحظ، والمعارف، وقليل من الرأفة، تخلف للمجتمع كائنات موهومة بالنجاح، لا تقبل النقاش.

هذه العملية هي جزء مما أوردتُ معناه في مادة شكري سرحان، ليس تضحيلاً لتجربته التي تحترم على أية حال، ولها جمهورها بالتأكيد، لكن بقصد

إعطاء نموذج لكيفية الصعود، وخدمة الحظ والقدر، والاستمرارية فيه، دون أن يعترض أحد ويقول إن الواسطة قد توجد فرصة، ولكنها لا تستمر، في حين أنها تستمر، والأمثلة كثيرة، أشهرها الآن تمويل دراما الممثلين متواضعي القدرات مع منتجين مستفيدين بأي شكل من الأشكال مع هؤلاء النجوم الذين صعدوا خلسة، بسبب مفهوم "الترند" الحالي الذي قد يأتي بأي مشهور لأي سبب، ويقحمه في الدراما بذريعة أن الناس تحب مشاهدته، متناسين بأن هناك صورة سلبية تصدر دونما وعي لجمهور عريض ومتنوع، أبسطها: أن الصعود والظهور والشهرة سهلة، حتى لو أتت عبر فضيحة وسوء خلق.

لذا فإن التقدير ينبع من الجودة؛ تجويد العمل، والاشتغال عليه بمهارة متفوقة، بحيث يستحق التميز. فلو كان كل المشتغلين في الفن متميزين على خط واحد، لما شاهدنا مطرباً واحداً وكورالاً كبيراً وراءه، أو ممثلة رئيسية ومجاميع كومبارس صامتين، أو بالكاد ناطقين بجمل محدودة – وقد يكونون من أصحاب المواهب المتميزة –، وليس اعتراضاً على شخص بذاته.

لكن أليس من الوارد جداً، وأكيداً، أن يأخذ هذا الشخص محل آخرين يستحقون ما هو فيه، وعليه؟ وتشير بعض الكتابات حول بعض الممثلين "السنيدين"، ومن يصغرهم من أدوار حول البطل الأوحد، سواء عبر مواد صحفية، أو دراسات صغيرة، أو حتى كتب سير، تبين أن لدى الجميع مسيرة تستحق أن تروى؛ من تضحيات، وصعود وهبوط، ونجاح وإخفاق، ثم في أحيان غير قليلة نهاية غير سعيدة. ربما حلم كثير منهم بنفس تلك المكانة التي أخذها سرحان أو غيره، ويمكن أن تكون الصدف والظروف ساعدتهم، وليس من منطلق موهبة أصيلة.

والاستسهال في إطلاق الألقاب على الممثلين، ومن هم على ذات الخط، من مخرجين، وكتاب، ونقاد، وسينوغراف، وكوريغراف، وغيرهم الكثير، يساعد في استفحال هذه الآفة، وتخرج إلى السطح "أنات" متضخمة يصعب إرجاعها إلى حجمها الطبيعي بعد وقت، في حين أن "الأنا" أصلاً عالية في هذه الأوساط، واتهامات التجهيل أبسط ما يمكن أن يقال لأي أحد، من أي أحد أيضاً! الفن هو نتاج العقل المتفتح الحر. لذا لا يجتمع الفن مع الجمود، ولا يزدهر في فكر جامد مسجون في دائرة مغلقة.

وبالتالي، فإن صيغة "القدير" تقع على من قضوا باعاً طويلاً في مجالهم، وإتقانه. فالمجال وإتقانه متلازمتان، لا يجب تجزئتهما، وكل مرة ينجز فيها المرء في مجال تخصصه يجب أن يكون على درجة لا تقل عن آخر مرة أنجز فيها، وإلا سيكون هذا تكراراً لا جدوى منه، وغير واضح، لأنه لم يضع علامة، ولا توجد بصمة. ولنضع على خط المقارنة –برغم اختلاف الزمن والوقت والظروف وقوة الأضواء المسلطة– مثالنا حول شكري سرحان، الذي قدّم للسينما فقط ما يقارب المائة والخمسين فيلماً، وبين الممثل المصري الراحل خالد صالح الذي قدّم اثنين وثلاثين فيلماً فقط طول مشواره الفني القصير، وكيف أنها علامات فنيّة حقيقية، لا يمكن أن تمر دون تمييز من أقل المشاهدين ملاحظة! وأعيد تكرار أن ذكر هذين الاسمين هو من باب الإشارة إلى نماذج متكررة كثيرة في الوسط الفني عموماً.

في الماضي، كانت الخطوات تأتي صعبة، وبطيئة، بسبب طبيعة الوقت وقلة الفرص، والشهرة تأخذ وقتها، لأن حفظ أسماء الممثلين لا بد أن يأخذ وقته مع التكرار والنجاح واللمعان. ومع الكثرة الوافرة في الأعمال والأسماء والصياغات، يلمح المشاهد، المتابع بذكاء، خط سير الممثل عبر المقارنة المحمودة بين عمل وآخر، بحيث يتأكد أن الشخصية الدرامية التي يظهر بها هي ليست شخصيته في الواقع. والأكثر من هذا، أن نفس هذا المشاهد يعي "منهجية العمل" لدى هذا المخرج أو ذاك، فيبدأ في رصد العمل ككل، وتفكيكه، وفهم سياقاته المختلفة، حتى ولو كان يشاهد عملين منفصلين لنفس المخرج، أو أي ممثل. والواقع أن بعض قراءات المشاهدين المسجلة، إلكترونياً أو ورقياً، مدهشة في تحليلها، وأحياناً تكون أفضل من بعض النقاد المتخصصين.

والناتج عن كل هذا التتبع والتفحص: اكتشاف عدد كبير من نماذج شكري سرحان ونقيضه، الذي قضى عمره سعياً، ولم يحالفه الحظ أو الاجتهاد في أن يبرز ويتميز مثله، وأيضاً لم يظهر من النقّاد أو الكتّاب من يقيّم هذه التجارب في ذاك الوقت، لينير بالشكل الصحيح الذي يسمح أو يساهم في أن يظهر العمل بشكل أفضل مما هو عليه في الواقع. وهذا يحتاج إلى أقلام محايدة، لا تشخصن، ولا تنظر إلى التجربة الفردية على أنها الكل، ولا تضع اعتبارات أخرى غير العمل الفني، وأن لا مقدسات مقلقة هنا للمناقشة والتحليل وإبداء الرأي المتزن، وأن من سيقرأ التجربة مستقبلاً لن يشعر بالعدل المطلق في مسائل الحكم على العمل الفني، ولكن بالتأكيد

في «أنا حرّة»

في «الطريق المسدود»

في «اللص والكلاب»

الثورة الثقافيّة في الصين وأحداث لا تنسى

عندما يجرى نهر الأحداث إنسيابيًا، وتدور الدوائر بالثورة والثوار في أي بلد باتجاه يكاد أن يكون مميتًا، فمن الطبيعي أن تكون هنالك أسباب تجعل من هذا الحدث مثار أخذ ورد. تعود بنا الذاكرة لحقبة الستينات من القرن الماضي وتحديدًا في العام ١٩٦١، ففي السادس عشر من شهر مايو أطلق الزعيم الصيني ماوتسي تونغ نداءه للشباب بالثورة لاجتثاث ما زعم باختراق البرجوازية للحزب الشيوعي الصيني، وعلى إثر ذلك أطلق الشباب على أنفسهم الحرس الأحمر ليشنوا حملة هوجاء ضد أي شخص أو مجموعة يعتقدون بأنها ضد أفكار ماو والكتاب الأحمر والذي يتضمن أفكاره لتعيش الصين حقبة جديدة، صاخبة ودامية، ولتستمر حوالي العشر سنوات جرى فيها تعذيب وقتل العديد من المواطنين ومات على إثر ذلك زهاء المليون وسبعمائة ألف إنسان، وغرقت البلاد في الفوضى وتمّ تخريب جانب كبير من تراث الصين الثقافي وأصبحت الصين بفعل تلك الثورة قاب قوسين أو أدنى من الحرب الأهلية .

حميد الملا

لزوم هذه المقدمة ما شدّني لما قرأته للروائي الفرنسي من أصول صينية (غاو إكسينغيان) والحاصل على جائزة نوبل في الأدب سنة 2000، ففي روايته (سفر رجل) يتذكر تلك الحقبة من تاريخ الصين بعيون العارف بدقائق الأمور والأحداث التي جرت، وكيف كان الناس يعيشون رعب تلك الفترة السوداء من تاريخ الصين الحديث، حيث كانت الشعارات تدعو لقتل المناوئين لفكر ماو مما ولد الرعب والخوف في نفوس المواطنيين وعلى الأخص المثقفين والكتّاب منهم .

ففي موضع من هذه الرواية يحكي غاو إكسينغيان عن تلك الأحداث ويسرد لنا على لسان أحد الشباب لتبرير ثورته على مناوئي ماوتسي تونغ «ففي حين أننا منهمكون بالثورة الثقافية البروليتارية العظيمة، ها هم يثيرون لهب الرياح الشريرة، ويضرمون النيران الخبيثة، يتآمرون مع الناس في المراتب العليا، ويفرون الى الأسفل، ويتآمرون مع أشخاص من المراتب الدنيا. إنهم عازمون على تدمير كل مستويات حزبنا في دائرة العمل ... إلخ».

أحداث تتالى وآلآم تتوالى ومصير مجهول ينتظر ما تحقق من إنجازات، ولكن بصيص الأمل يتلاشى في ظل تلك الفوضى المفتعلة باسم الثورة الثقافية التي اعتبرت من قبل القيادة الصينية في العام 1981 خطأ كبير تجاوزته فيما بعد القيادات الشابة للحزب الشيوعي الصيني، الأمور تغيرت بعد موت ماوتسي تونغ وعادت الصين عملاقاً يحسب لها العالم ألف حساب.

(سفر رجل) رواية جميلة ومسلية تقع في اربعمائة وستة وتسعون صفحة كتبت في العام 1998في باريس وأصدرتها دار نينوى، وتأخذك أحداثها أيضاً بعيداً عن الصين والثورة الثقافية، حيث يبدأ غاو إكسينغيان روايته بتذكر وجوده في الصين قبل أن يترك بلده ليهاجر إلى فرنسا ليعود مرة أخرى لبلده، ليتذكر أيام طفولته حيث كانت الحياة بالنسبة له أشبه بالحلم، فالمرء لا يستطيع التخلي عن ذكرياته.

يعري الكاتب في هذه الرواية السلطات الصينية من خلال القيود العديدة التي ابتكروها سواء أكان في الملبس والمسكن وحدود التفكير وحرية الرأي والتعبير ليصبح المجتمع في سجن كبير.

يقول غاو إكسينغيان: «فقد كان يتعذر عليه أن يفسر لهذه الفتاة التي جاءت للتعلم ماهي الحياة، بل ماهو هو الأدب. إذ كان ذلك مستحيلًا كاستحالة أن تفسر لسكرتير الحزب المسؤول عن اتحاد الكتّاب أن ما يعتبره أدبا ليس بحاجة إلى توجيهات أو موافقة من أحد».

ضجيج الثورة الثقافية يملأ سماء الصين وشعاراتها تجوب تلك الديار الشاسعة خوفا من اختراقات البرجوازية، وطرق محاربة تلك الطواحين تتعدد ولكن الهدف واحد هو بقاء الزعيم الأوحد ماوتسي تونغ متربعًا في أعلى الهرم والضحية هم الشباب المتحمس لتلك الجمل الثورية التي استهوتهم لدرجة من إن الولد يبلغ عن عائلته والتلميذ عن معلمه، استجوابات بالجملة، وهكذا ليتحول المجتمع في غمضة عين إلى فوضى عارمة.

وهكذا تصاغ الأفكار من خلال ما يذكره لنا (غاو) في روايته عن أحد المتحمسين للثورة الثقافية:

"إني أنبه الرفاق إلى أن يحذروا هؤلاء الذين يريدون إعادة الرأسمالية.

إني أتحدث عن شياطين الثور وأرواح الافعى، من أعلى المستويات، ومن أدناها بدءًا من مركز الحزب وحتى الكوادر الإقليمية. وعندما نعثر عليهم في مركز الحزب، من واجبنا أن نسحلهم بدون رحمة ...الخ.

كانت السلطات آنذاك تحتاج إلى أعداء، فبدون أعداء كيف يمكن للسلطات السياسية أن تحافظ على دكتاتوريتها؟».

يأخذك (غاو) في جولة من باريس إلى هونج كونغ، تايوان، ألمانيا، إيطاليا، السويد، نيويورك، تولون على ساحل البحر الأبيض المتوسط، يستقبل المعجبات بمسرحياته التي تعرض في أرقى الصالات ويصوغ من خلال تلك الأحداث قصص حب وحوارات ليضفي على تلك الرواية (سفر رجل) طابعا مميزا لذيذا مهضوم لبساطة تعابيره وعمق نظرته وأسلوبه الأخاذ.

تحيلك هذه الرواية الى بداية المد الماوي الذي اجتاح منطقتنا وبالخصوص إبان ثورة ظفار وبداية المشوار السياسي أيام الطلبة وكيف كانت تلك الشعارات تستهوينا وتجعلنا منغمسين في حلم جميل وكأننا نمور ولكن من ورق كما يقول ماوتسي تونغ .

تتعدد الأحداث وتبقى الحرية مقصد لكل الشعوب بغض النظر عن الأنظمة وما تتباها من شعارات، فالواقع هو الذي يبقى أما الشعارات فتذهب مهب الرياح.

صدور كتاب «رأس المال الكولونيالي» لهشام عقيل

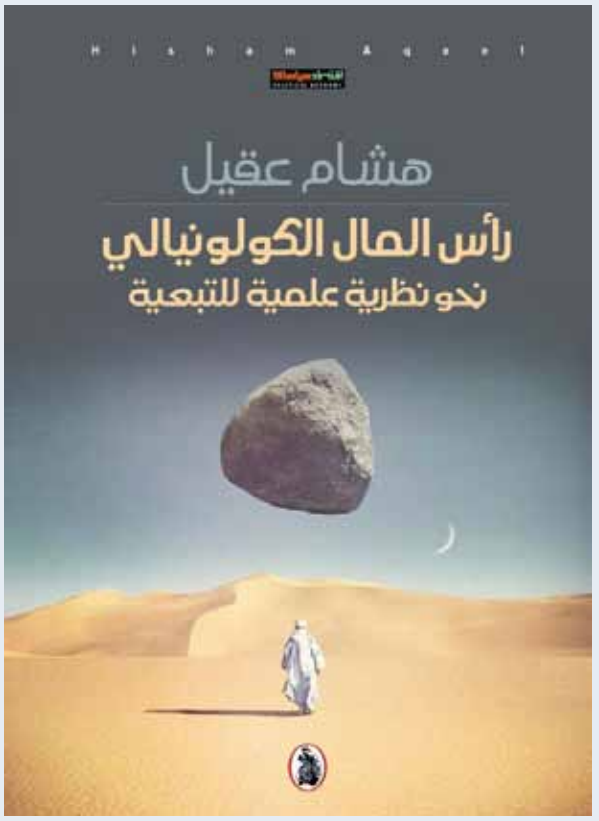

عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر في بيروت صدر، مؤخراً، للباحث البحريني الشاب هشام عقيل، كتابه الأول والمهم بعنوان «رأس المال الكولونيالي – نحو نظرية علمية للتبعية»، والكاتب هو واحد من أبرز كتّاب «التقدمي»، حيث ينميز بكتاباته في الفلسفة والاقتصاد السياسي من منظور ماركسي، وكذلك تحليل الوضع الاجتماعي – الاقتصادي في البحرين والخليج، كما يعدّ صفحة "واحة الفكر" في النشرة التي يعرض فيها، كتابة وترجمة، نصوصاً من التراث الفلسفي والفكري لقامات في الفكر العالمي التقدمي، كما أنه أبرز القائمين على "مختبر الفلسفة والفكرالنقدي" الذي يقام شهرياً في مقر المنبر التقدمي، ويناقش كتباً مهمة في الفكر والفلسفة والاقتصاد.

يقع كتاب عقيل في أكثر من 590 صفحة من الحجم الكبير، ويقع في ثلاثة أقسام، في القسم الأول يتناول الكاتب طبيعة نمط الإنتاج الكولونيالي ومشكلة التمرحل، وفي الثاني رأس المال الكولونيالي وتوجهاته واعادة الإنتاج الكولونيالية، فيما خصص القسم الثالث لموضوع الدولة الكولونيالية من حيث مميزاتها البنوية وتمراحلاتها والتناقضات الداخلية لها من حيث: السلطوية، الديمقراطية، التآلفية.

في هذا الكتاب يؤكد المؤلف على أهمية الاكتشاف والتأسيس العلميين اللذين قام بهما ماركس، وإنغلز، ولينين، منتقداً ما أسماه ب «التحريف الوتشويه النظري» الذي مورس «في عجلة وطيش نظري وسياسي»، ما حال دون صيرورة «الماركسية» علماً متكاملاً قائماً بذاته، لا وبل أصبحت هي العائق الإبستمولوجي، الذي يتناقض مع مضمونها العلمي، أي القشرة المثالية التي ينبغي تحرير لبّها المادي والعلمي والثوري منها؛ «هذا اللبّ الذي أدعو إلى الحفاظ عليه وتطويره نحو شكلٍ أرفع، لاختتام وإنجاز هذا العلم كلّياً».

قصة

عندما تحلم بنا الأندلس

كان يتلظّى شهوةً.. الكآبة أخذت منه كلّ مباهجه وموسيقى جسده وفكره.. أضاع الجهات والجهات أضاعته. عندما يهزمه الغمُّ، يعتلي فضاءات الشبق تاركًا جسده ليهزم ما به من انهيارات، لكن في تلك الليلة لم يكن هناك من مرفأ ولا مأوى غير اللجوء إلى النوم، هذا النوم الذي غالبًا ما يداوي بعض عواصف أنفاسه، رغم ما يعتري هذا الهجوع من كوابيس قاسية جارحة، تختصر إحباطاته في موجاتٍ كابوسية بركانيةً تحيل يومه التالي إلى تنّور تعب وإجهاد يستحيل إلى وقود تجعل عينيه جاحظتين، لا تبدو كذلك للرائين فيسقط في نفسه ولكنه سرعان ما أن ينهض واقفًا، فهو لا يستسلم للهزائم.

عبد الحميد القائد

استقبل النوم وجسده ينزّ رغبةً، كان في أعماق الغياب الوقتي حتى أطلّت تلك الحسناء وكأنها كتلة بلّور تشعّ، أو قطعة قند تغوي، أمسكتً بيده، كانت يدها ساخنةً، عطرها قاتل، عيناها واسعتان مثل مدينتين مليئتين بالصخب، وإيقاعات السيتار اخترقت اللهب المحيط بقلبه، فربتت على يده، همست في أذنه بضع كلمات وأريجها يتلبّسه ليسكره "أنا من حلمت بها وكنتُ الحلم المستحيل، أدعوك لزيارة صالوني الآن وليس بعد الآن» كان حائرًا، متوترًا، تائهًا..مستغربًا، أطبقت كفها على كفه، سحبته بهدوءٍ إلى صالونها الوثير. اللون الأحمر يسود المكان، المصابيح المزركشة المضاءة في كل زاوية، لكنها كانت مصابيح يدوية خافتة نسبيًا، وعبق الروائح الطيبة تغطي الأرجاء، كانت هي المرأة الوحيدة تضيء المكان بجمالها الخرافي وتقاطيع جسدها المسكرة التي تغوي حتى الريح.

كان هناك بضعة رجال، بينهم رجل طويل ممتلىء الجسم، يتميز بتقاطيع بهية ويرتدي ثيابًا أنيقة، سمعهم ينادونه "ابن زيدون"، كان ينظر إليه بريبة واستغراب، وآخر اسمه "ابن عبدوس" كان يحدّق في وجهه بنوع من الحقد بتقاطيعه غير المريحة. في هذه اللحظة أدرك أنه أمام ولاّدة ابنة المستكفي، التي كتب عنها كثيرًا وحلم بها كثيرًا وتمنّى وتمنّى ما لا يُتمنّى ولا يحدث. أدرك أنه أمام عظيم الشعراء ابن زيدون، شعر بسعادة غامرة أنه أخيرًا أصبح في الأندلس التي دائمًا ما كان يشعر أنه كان فيها يومًا. أخذته ولاّدة إلى ركن جانبي وأدنت شفتيها من شفتيه، شعر بسيلٍ من النبيذ يتدفق بخفّة في فمه، صحا فجأةً على جرس المنبّه وهو يعلو فشعر أنه ثملٌ لا يريد أن يصحو وبداخله غصّةٌ عميقةٌ وحسرةٌ لا متناهية. لم يكن ذلك سوى حلم مجنون وأنه ليس في ذلك الزمن الجميل...جلس على سريره وبدأ يفرك عينيه قهرًا..!!!

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

التقدمي

التقدمي العدد 183 ـ فبراير 2023 السنة 21 SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

في قلبي قافلة شموع

1
كيف يورق الهواء كل هذا العطر..
حين تغمرني أبجديتك؟
2
وعودك التي لا تثمر..
تصيب قلبي بالعقم.
3
في قلبي تغرس غيمات
كلما بأناملكَ أيقظت النَهار في جسدي
4
أعرني من الفرح المستقيل نصيباً
وهيء لي من أحضانكَ مستقراً.. لعلّ الذي رحل مني يعود
لعلّ الحكاية لا تخبو
ولعلّنا نتمكن من احتضان الغيم مرة أخرى والرقص مع المطر !
5
لأن قلبك بوصلتي
لن أخطئ الجنة!
6
صباح لا يبدأ بصوتك،
غابة من صمم!
7
حتى من معناه.. يصبح وطني خالياً
حين لا يزينه حضورك
8
لا تغدر بي
ففي قلبي قافلة من الشموع
ورقصة تائهة..
9
المطر: رسالتي إليك حين تشهق المسافات
إقرأ أحرفي في قطراته
لملمها، وقطّرها بقميصك كما تفعل جدتي
واشرب منها ما صلح للشوق
10
جفّ قلبي وكل الشهد الذي سكنه احترق
تغيب عني الفرحة ولا يغني إلا بقايا الوجع في حنجرتي
الصوت الذي أدهشك ذات ضحكة تلاشى
وعيناي لا تتذكران إلا الظمأ لصورتك
11
أغمض عيني على صوتك
فتنبت في الروح غابة من أمنيات وأغنية قديمة
12
ألملم خيباتي.. وأنتظر الغيمة القادمة لأنثرها؛
علّها تمطر أملا
وتغزل من صورتك قوس قزح.. لا يتلاشى..
13
أشهد أن البرد في حضرتك سراب
سمع الحضن لمن قصده!
14
لا تحدق بصورتي كعاشق أنهكته المسافات
انظر لها بلهفة طفل يبحثُ عن قطعة حلوى
وسأخرج لك منها بكامل شقاوتي وسوسني

سوسن دهنيم

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي

ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com